جامعة آل البيت

كلية إدارة المال والأعمال

قسم المحاسبة

أثر التفاعل بين بيئة عدم التأكد ونظم المعلومات المحاسبية على أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الكويتية

The Effect of Interaction Between Environmental Uncertainty and Accounting Information System on the Performance of the Kuwaiti Public Shareholding Manufacutring Companies

إعداد

عايد فريجان فراج السعيدي

إشراف

سيف عبيد الشبيل

قُدِمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

الفصل الدراسي الثاني2016-2017

تفويض

أنا الطالب " عايد فريجان فراج السعيدي" أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: عايد فريجان فراج السعيدي

التاريخ:

التوقيع:

جامعة آل البيت / عمادة الدراسات العليا

نموذج إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها لطلبة الماجستير والدكتوراه

أنا الطالب: عايد فريجان فراج السعيدي الرقم الجامعي: 1570504005

التخصص: المحاسبة الكلية: كلية إدارة المال والأعمال

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً "بإعداد رسالتي بعنوان:

أثر التفاعل بين بيئة عدم التأكد ونظم المعلومات المحاسبية على أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الكويتية

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والاطاريح العلمية. كما إنني أعلن أن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطارح أو كتب أو أي أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية وتأسيساً "على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة في ما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العملية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج من بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب التاريخ / /2017

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها

أثر التفاعل بين بيئة عدم التأكد ونظم المعلومات المحاسبية على أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الكويتية

وأجيزت بتاريخ 10/04/ 2017

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
الدكتور سيف عبيد الشبيل	(مشرفاً ورئيساً)	....
الدكتور مهند اكرم نزال	(عضوآ)	....
الدكتور عوده بني أحمد	(عضوآ)	....
الدكنور حمزة حسين الموالي	(عضوآ خارجيآ)	....

الإهداء

إلى من علمني النجاح والصبر.... إلى من افتقده في مواجهة الصعاب

ولم تمهله الدنيا لأرتوي من حنانه..

والدي رحمه الله

إلى ملاكي في الحياة .. إلى معنى الحب ومعنى الحنان والتفاني .. إلى بسمة الحياة وسر الوجود، إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي، إلى من بها أكبر وعليها أعتمد .. إلى شمعة متقدة تنير ظلمة حياتي..

إلى من بوجودها أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها..

إلى من عرفت معها معنى الحياة

أمي الحبيبة

إلى رفيقة دربي

إلى من سارت معي نحو الحلم.. خطوة بخطوة

بذرناه معاً.. وحصدناه معاً

وسنبقى معاً

زوجتي الحبيبة

إلى من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء إلى ينابيع الصدق الصافي إلى من معهم سعدت، وبرفقتهم في دروب الحياة الحلوة والحزينة سرت، إلى من كانوا معي على طريق النجاح والخير

إخواني وأخواتي

إلى رفقاء دربي وأصدقائي وزملائي الذين تمنو لي النجاح من كل قلبهم.. في نهاية مشواري أريد أن أشكركم على مواقفكم النبيلة، وأشكر كل من مد يد العون لي مسهلا علي كل العقبات

الشكر والتقدير

الحمدُ لله الذي أنار قلوب عباده المتقين، وجعل القران شفاءً للعالمين، وهدى ورحمة للمؤمنين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء وأشرف المرسلين، سيدنا محمد النبي الأمين، الذي فتح الله به أعيننا، ونور به طريقنا، وأخرج الناس من الظلمات إلى النور، وعلى آله الطيبين الطاهرين وأصحابه المهديين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

لا يسعني وقد أنهيت إعداد هذه الأطروحة إلا أن أعترف لكل ذي فضل علي بفضله، فإن أهل الفضل والعطاء هم أهلٌ للشكر والثناء.

أتقدم بالشكر الجزيل لأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور سيف الشبيل الذي منحني شرفاً بالإشراف على هذه الأطروحة، وعاش معي متاعبها، فقد قدم لي من وقته وعلمه، وخبراته الشي الكثير، مما أنار لي دروب البحث، وساعدني في التغلب على كثير من صعوباته، فله مني كل الشكر والتقدير والاحترام.

الباحث

عايد السعيدي

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الملاحق

قائمة الأشكال

الملخص

أثر التفاعل بين بيئة عدم التأكد ونظم المعلومات المحاسبية على أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الكويتية

إعداد الطالب

عايد فريجان فراج السعيدي

إشراف

سيف عبيد الشبيل

هدفت هذه الدراسة إلى التعرَف على أثر عدم التأكد البيئي على أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الكويتية في ظل نظام المعلومات المحاسبي المحوسب، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث قام الباحث بتطوير استبانة، وزعها على أفراد عينة الدراسة والبالغ عددها (163) فرداً، وبعد إجراء التحليل الإحصائي توصلت الدراسة إلى أن مستوى أداء الشركات جاء متوسطاً، كما أظهرت النتائج أن مستوى نظام المعلومات المحاسبي كان في الشركات المبحوثة متوسطاً، كما بينت النتائج أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($0.05\geq\alpha$) للحركية على أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الكويتية، كما يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($0.05\geq\alpha$) للعدائية على أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الكويتية، ولعدم التجانس على أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الكويتية، وأظهرت النتائج أيضاً وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنظام المعلومات المحاسبي المحوسب في تحسين أثر عدم التأكد البيئي على أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الكويتية، وأوصت الدراسة بضرورة العمل على إيجاد نظم معلومات محاسبية قادرة على توفير البيانات اللازمة التي تحتاجها إدارة الشركة في قياس مخاطر التشغيل التي تتعرض لها الشركة.

الكلمات المفتاحية: عدم التأكد البيئي، أداء الشركات الصناعية، المساهمة العامة الكويتية، نظم معلوماتية محاسبية محوسبة.

Abstract

The Effect of Interaction Between Environmental Uncertainty and Accounting Information System on the Performance of the Kuwaiti Public Shareholding Manufacutring Companies

Prepared by

Ayed Frejan Farraj Al-Saidi

Supervised by

Dr. Seif Obeid Alshbiel

This study aimed to identify the effect of the environmental uncertainty on the performance of the Kuwaiti public shareholding industrial companies under a computerized accounting information system; to achieve the objectives of the study, the descriptive, analytical approach was used where the researcher prepared a questionnaire, which was distributed to the study sample of (163) individuals; after conducting the statistical analysis, the study concluded that the level of the performance of the companies was medium, the level of the accounting information system in the researched companies was medium, a statistically significant effect at the level of ($\alpha \leq 0.05$) of hostile on the performance of the Kuwaiti public shareholding industrial companies, a statistically significant effect at the level of ($\alpha \leq 0.05$) of the lack of homogeneity on the performance of the Kuwaiti public shareholding industrial companies and the presence of a statistically significant effect at the level of significance ($\alpha \leq 0.05$) for the computerized accounting information system on the performance of the Kuwaiti public shareholding industrial companies. The study recommended the need to work on finding accounting information systems that are able to provide the necessary data required by the company's management to measure the operation risks to which the company is subjected.

Keywords: environmental uncertainty, the performance of industrial companies, the Kuwaiti public shareholding, computerized accounting information systems.

الفصل الأول

الإطار العام

1-1 المقدمة

1-2 مشكلة الدراسة

1-3 أهمية الدراسة

1-4 أهداف الدراسة

1-5 فرضيات الدراسة

1-6 مخطط الدراسة

1-7 التعريفات الإجرائية

الفصل الأول

الإطار العام

1-1 المقدمة:

شهد العالم ثورة معلوماتية في المنظمات العامة والخاصة، وأصبحت المعلومات تمثل مصدر قوة لجميع المنظمات بعض النظر عن نشاطها، حيث عزز ظهور التقنيات الحديثة وتطورها في جعل أنظمة المعلومات الموجودة في أي منظمة ذات أهمية خاصة؛ لما تلعبه من دور في العملية الإدارية والمحاسبية، وعلى رأس التطورات التقنية التي أثرت في نظم المعلومات استخدام الحاسوب، فقد دخلت التكنولوجيا المعاصرة والثورة المعلوماتية والإتصالات مختلف أوجه الحياة الاجتماعية والاقتصادية المختلفة وعلى مستوى القطاعين: العام والخاص.

إن التطورات المتسارعة في جميع المجالات دفعت منظمات الأعمال إلى الاهتمام بمعدل التغير في عوامل البيئة الخارجية والعوامل التي تعمل في ظلها المنظمة، ففي البيئة البسيطة وشبه المستقرة نسبيا تنخفض درجة عدم التأكد البيئي أمام متخذ القرار مما يجعل المنظمة أكثر قدرة على اتخاذ القرارات السلمية التي من شأنها تحسين أدائها وزيادة قدراتها التنافسية، بينما تعقيد البيئة وعدم ثباتها يزيدان من حالة عدم التأكد لا سيما فيما يتعلق بالتحليل البيئي والاستراتيجي. والذي يشكل الأساس الذي تستطيع المنظمة من خلاله الوصول إلى أهدافها وذلك بتوفير معلومات عن نقاط الضعف والقوة في البيئة الداخلية ومعلومات عن التهديدات والفرص في بيئتها الخارجية.

تعد بيئة عدم التأكد أحد أبعاد دراسة البيئة الخارجية ذات التأثير المباشر في عمل الشركات، الأمر الذي دفع هذه الشركات إلى التأكيد على ضرورة توسيع نطاق البحث في أبعاد عدم التأكد البيئي؛ للتعرف على علاقتها وتأثيرها في عملية التخطيط وبالتالي دراسة تأثيرها على

أداء الشركات، كذلك عملية التنظيم والقرارات الاستراتيجية ولاسيما في تحديد الأهداف الاستراتيجية للشركات؛ إذ أن هذا القرارات تلعب دورا مهما بتوفير المعرفة بنتائجها الإيجابية أو السلبية على مستوى أداء الشركة.

1-2 مشكلة الدراسة:

تنبع مشكلة الدراسة من إغفال العديد من المنظمات أهمية استخدام نظم المعلومات المحاسبي المحوسب لتحقيق ميزة تنافسية مستدامة من جهة، ومن جهة أخرى تباين إدراك الإدارات العليا حول كيفية تخطيط نظم المعلومات بالشكل الفعال، وفي الوقت نفسة تحليل أثر عوامل عدم التأكد البيئي على فاعلية الأداء، فمن خلال مراجعة الأدبيات السابقة تبين للباحث ضرورة بحث أثر عدم التأكد البيئي على أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الكويتية في ظل نظام معلومات محاسبي محوسب؛ إذ يعد النظام المحاسبي من أهم الأنظمة في الوحدة الاقتصادية لما تنتجه من معلومات تتسم بالأهمية للمؤسسة، بالإضافة إلى أن المعلومات قد أصبحت من أهم عناصر الإنتاج لما لها دور هام في تحديد فعالية المؤسسة وكفاءتها، لذلك كان اتجاه المؤسسات في العصر الحالي إلى تصميم وبناء نظم معلومات تمكنها من السيطرة على كمية المعلومات بهدف ضمان وصولها إلى المستويات الإدارية بالوقت والشكل الملائم لاستخدامها في اتخاذ القرارات السليمة التي تساعد في تحقيق أهداف المؤسسة؛ إذ من المعلوم بأن توفير المعلومات حول الفرص والتهديدات يعتبر ركناً أساسياً لنجاح الشركات الصناعية وخصوصاً إذا ما تم العلم أن الشركات في الدول التقدمة تنفق مبالغ هائلة على عملية البحث والتطوير وذلك بهدف مواكبة التطور الدائم، لذا بات لزاماً على الشركات الصناعية في دول العالم الثالث أن تحذو حذو الدول المتقدمة وخصوصاً إذا تم التعرف على البيئة الخارجية مما يساعد الشركات الصناعية في تحقيق الميزة التنافسية من خلال ابتكار منتجات جديدة تساعدها

على تحقيق أرباحٍ إضافية من خلال قدرتها التنافسية، وتقوم الشركات الصناعية الكويتية كغيرها من الشركات الأخرى بتحديد أهدافها على مختلف المستويات الاستراتيجية والتكتيكية والتشغيلية، بدراسة وتحليل بيئتها الداخلية والخارجية. وقد تستطيع هذه الشركات تحديد ظروف بيئتها الداخلية المرتبطة بالشركة بشكل مباشر، ولكن المشكلة هي في إمكانية حصولها على المعلومات اللازمة التي تخص بيئتها الخارجية سواء ما يتعلق منها بعدد وتجانس الأطراف البيئية التي تؤثر على الشركة بشكل مباشر أو غير مباشر، أو من حيث ديناميية واتجاه هذا التغير. ويمكن تلخيص مشكلة الدراسة في الأسئلة الآتية:

- **السؤال الأول:** ما مستوى حالة عدم التأكد البيئي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الكويتية؟
- **السؤال الثاني:** ما مستوى أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الكويتية؟
- **السؤال الثالث:** ما هو أثر نظام المعلومات المحاسبي المحوسب على أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الكويتية؟
- **السؤال الرابع** : ماهو أثر عدم التأكد البيئي على أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الكويتية؟
- **السؤال الخامس:** ماهو دور نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في تحسين أثر عدم التأكد على أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الكويتي؟

3-1 أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة الحالية أهميتها من كونها تبحث في موضوع إداري حديث نسبياً، ولم يتم بحثه في البيئة العربية بشكل يسد الفجوة بين الجانبين النظري والعملي. وهذا الموضوع يتمثل في

عدم التأكد البيئي. وتبرز كذلك أهمية الدراسة في توضيح مدى تأثير عدم التأكد البيئي بمتغيراته (الحركية، العدائية، عدم التجانس) على أداء الشركات.

كما تستمد الدراسة الحالية أهميتها من اتجاه معظم المؤسسات في مختلف القطاعات نحو تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة، والذي أصبح من المهم دراسة هذه النظم دراسة علمية متخصصة وتقييم الجدوى من تطبيقها في جميع النواحي خاصة في جانب تحقيق جودة مخرجاتها وما لها من أهمية كبيرة في اتخاذ القرارات والتخطيط والرقابة، ونظرا لندرة الدراسات التي تناولت العلاقة بين عدم التأكد البيئي وأداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الكويتية في ظل تطبيق هذه الشركات لنظام المحاسبية المحوسبة كان لا بد من دراسة أثر نظام المحاسبية المحوسبة كمتغير معدل على العلاقة بين عدم التأكد البيئي وأداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الكويتية.

وأخيراً، تنبع أهمية الدراسة من كونها ستحدد أهمية نتائج العلاقات الارتباطية والتأثيرية بين متغيرات الدراسة والتي ستظهر الصورة لمتخذي القرار في الشركات الصناعة عن الجوانب ذو التأثير الأكبر والتأثير الأقل وذو الارتباط الأقوى والارتباط الأضعف، بما يظهر صورة واضحة عن الجوانب التي يجب زيادة الاهتمام بها، وإعطائها أولوية، وربما ينتج عن تلك النتائج ضرورة عمل دراسات لاحقة لها فائدة كبيرة؛ لتحسين أداء الشركات الصناعية.

1-4 أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية بشكل رئيسي إلى معرفة أثر عدم التأكد البيئي على أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الكويتية في ظل نظام المعلومات المحاسبي المحوسب، ويتفرع عنه الأهداف الفرعية التالية:

1. التعرف على أثر الحركية على أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الكويتية في ظل نظام المعلومات المحاسبي المحوسب.
2. التعرف على أثر العدائية على أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الكويتية في ظل نظام المعلومات المحاسبي المحوسب.
3. التعرف على أثر عدم التجانس على أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الكويتية في ظل نظام المعلومات المحاسبي المحوسب.

5-1 فرضيات الدراسة:

ولتحقيق أهداف الدراسة تم صياغة الفرضيات الآتية:

الفرضية الرئيسية الأولى: هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لعدم التأكد البيئي على أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الكويتية، **ويتفرع عنها الفرضيات الفرعية التالية:**

الفرضية الفرعية الأولى: هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للحركية على أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الكويتية.

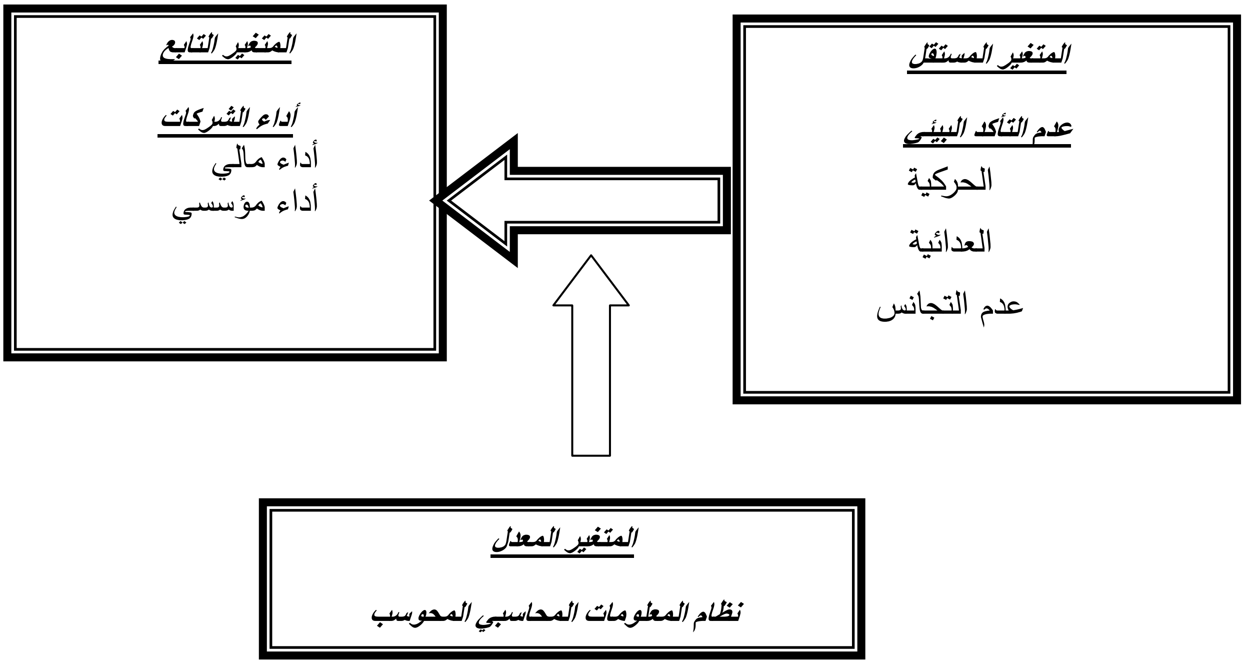
الفرضية الفرعية الثانية: هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للعدائية على أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الكويتية .

الفرضية الفرعية الثالثة: هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لعدم التجانس على أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الكويتية.

الفرضية الرئيسية الثانية: هناك يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنظام المعلومات المحاسبي المحوسب في تحسين أثر عدم التأكد البيئي على أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الكويتية.

1-6 مخطط الدراسة:

من أجل البحث في طبيعة العلاقة التي تربط بين متغيرات الدراسة، لابد من بناء نموذج يوضح إمكانية قياس عدم التأكد البيئي وعلاقتها بأداء الشركات في ظل نظام معلومات المحاسبي المحوسب، وكما هو موضح بالشكل التالي:



المصدر : من إعداد الباحث بعد الاستعانة بدراسة (التميمي و الخشالي، 2007)

نموذج الدراســـة

1-7 التعريفات الإجرائية:

تبعاً لأغراض هذه الدراسة، فقد تم عرض التعريفات الإجرائية لكافة المتغيرات التابعة والمستقلة والمستخدمة فيها، وفيما يلي عرض لهذه التعريفات:

عدم التأكد البيئي: هي البيئة التي تعيش فيها الشركات الصناعية المساهمة العامة الكويتية، التي تتسم بتنوع وتعقيد، وندرة موارد، وتزايد حدة المنافسة، وتغير مستمر، وفجائية في تأثيرات القوى البيئية الضاغطة على الشركات الصناعية المساهمة العامة الكويتية.

وسيتم قياس عدم التأكد البيئي من خلال المتغيرات المقترحة وهي:

الحركية: تشير إلى صعوبة التنبؤ بالتغير بالعوامل البيئية، والتنبؤ بالإبداعات وبحركات المنافسين في بيئة الشركات الصناعية المساهمة العامة الكويتية.

العدائية: تشير إلى التهديد المحتمل الذي يواجه الشركات الصناعية المساهمة العامة الكويتية، والمتمثل في ندرة الموارد ودرجة شراسة المنافسين.

عدم التجانس: يشير إلى درجة التعقيد والتنوع في الموارد والعوامل البيئية للشركات الصناعية المساهمة العامة الكويتية .

الأداء: يشير إلى انعكاس قدرة الشركة وقابليتها على تحقيق أهدافها المالية والادارية والتنظيمية.

نظام المعلومات المحاسبي المحوسب : مجموعة من الأجزاء المتكاملة والمترابطة تؤدي عملها بهدف تحقيق هدف معين.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً: الإطار النظري

2-1 المبحث الأول: عدم التأكد البيئي.

2-2 المبحث الثاني: أداء الشركات.

2-3 المبحث الثالث: نظام المعلومات المحاسبي المحوسب.

ثانياً: الدراسات السابقة

2-4 الدراسات العربية.

2-5 الدراسات الاجنبية.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

سيتم في هذا الفصل التطرق لمفهوم عدم التأكد البيئي، وأهميته، فضلاً عن مفهوم الأداء وأبعاده وأهميته، وفي الدراسات السابقة سيتم عرض الدراسات التي تناولت محاور دراسات عربية، ودراسات أجنبية.

- **أولاً: الإطار النظري:**

2-1 المبحث الأول : عدم التأكد البيئي:

إن التخطيط الإستراتيجي الفعال والإستراتيجية الكفؤة تكون بمثابة العصا السحرية في تحسين الأداء, خصوصاً وإننا نعيش في عصر يشهد تحديات كثيرة نتيجة للتطورات العلمية والتقنية السريعة, وفي ظل هذه التحديات فإن الإدارة التقليدية تكون عاجزة على جعل المنظمة قادرة على المنافسة مما جعل المنظمات تستخدم كل ما بوسعها من أساليب تمكنها من المنافسة, ووجد الباحثون أن الإدارة الإستراتيجية تمثل منهجاً فكرياً يتميز بالحداثة والريادية، وتكون المنظمة من خلاله قادرة على المنافسة والسعي إلى تطوير أدائها ويجعلها متميزة عن باقي المنظمات (القحطاني ,2010)، فجوهر فاعلية التخطيط الإستراتيجي يكمن في مدى قدرة الأطراف المباشرين وغير المباشرين على التنبؤ بالظروف المحيطة في المنظمة وتأثيراتها على نجاح الإدارة؛ إذ تسعى المنظمة من خلال التخطيط الإستراتيجي لرفع مستوى فاعليتها وإزالة عنصر المفاجأة والمخاطرة وعدم التأكد، وذلك بعرض استجابة سريعة للمتغيرات لاتخاذ قرارات أكثر فاعلية، وتقييم ديناميكية الأعمال والقضايا المرتبطة بها، بما يسمح للمنظمة بالسيطرة على الظروف البيئية بشكل فعال (Al Refaie, et al, 2016).

إن تفاعل المنظمات مع بيئتها الخارجية أمر ضروري؛ إذ يصعب على المنظمات أن تكون مكتفية ذاتياً، مما يتطلب من هذه المنظمات محاولة الوصول إلى أكبر قدر من المعلومات حول البيئة المحيطة بها والتي تتميز بخضوعها لحالة عدم التأكد؛ إذ أنها عرضة للإضطرابات (Ford,2015)، ويؤكد العديد من الباحثون في المجال الإداري ضرورة البحث بتوسع في أبعاد عدم التأكد البيئي؛ إذ يعتبر عدم التأكد البيئي من أهم أبعاد البيئة الخارجية والتي تؤثر بشكل مباشر على عمل المنظمات؛ فقد نال مفهوم عدم التأكد البيئي اهتمام العديد من الباحثين وسيتم عرض مجموعة من تعريفات مصطلح عدم التأكد البيئي لعدد من الباحثين مرتبة تبعاً للتسلسل الزمني، وكما هو مبين في الجدول رقم (1).

الجدول (1)

تعريفات حالة عدم التأكد البيئي

الباحث	التعريف
السالم وآل ياسين، (2002)	الفجوة بين ما تعرفه المنظمة وما تحتاج أن تعرفه عن بيئتها الخارجية والتي تعمل على ضمان الدقة في عملية اتخاذ القرارات.
Huczynski and Buchanan, (2007)	من نواتج البيئة الخارجية للمنظمة والتي الناتجة بسبب النقص في المعلومات الأزمة لتقييم المشكلة والتي تؤثر على دقة اتخاذ القرارات وتقدير المخرجات.
Liao & Tu, 2008	الدرجة التي يصعب على المنظمة خلالها التنبؤ ببيئتها المضطربة.
الزعبي (2009)	جزء من مخرجات العوامل البيئية التي تنتج بسبب نقص في المعلومات اللازمة لتقييم العلاقات وصدور القرارات بدقة.
التميمي والخشالي(2007)	معدل التغير في العوامل البيئة الخارجية المحيطة بالمنظمة.
Skinner& Pollard &Rocks, (2014)	هو القيود التي تحول دون حصول المنظمة على المعرفة الكاملة حول الآثار والعوامل البيئية المحيطة بها.

مما سبق يستنتج الباحث أن حالة عدم التأكد البيئي أحد أبعاد دراسة المنظمة لبيئتها الخارجية والتي تؤثر بشكل مباشر على عملها، كما أن حالة عدم التأكد البيئي، تعد من المشاكل الرئيسية التي تواجه المنظمة؛ إذ إنها تتمثل بنقص المعلومات الضرورية اللازمة للمنظمة في مواجهة الظروف والحالات السائدة في بيئة أعمالها؛ مما قد يؤثر سلبياً على الكفاءة العملية لاتخاذ القرارات في المنظمة.

وتقترن عملية اتخاذ القرارات باسم هيربرت سايمون حيث يرى أن جميع العمليات التنظيمية التي تدور حول عملية اتخاذ القرار والسلوك التنظيمي, فالمدير لا ينظر إلى اتخاذ القرار فقط، وإنما ينظر إلى ردود الأفعال الناتجة عن القرار وضرورة الحد بين الجوانب الرشيدة والجوانب الغير رشيدة, بمعنى أن المدير يتخذ قراره على أساس المعلومات المتوفرة لديه، وبما أن طاقاته وإمكانياته محدودة، لا يستطيع المدير معرفة كل شيء؛ أي أنه في حدود عدم التأكد لعمله في نظام محدود, وبمعنى آخر فإن القرار لا يحاول الوصول إلى الحد الأعلى من المنفعة (Maximize), بل عليه الإقتناع أو الرضا (Satisfice) بما هو أقل من الحد الأقصى بسبب رشده المحدود (المغربي ,2004).

أنواع عدم التأكد البيئي وأبعاده:

إن في البيئة عالية التأكد والمتعددة التحديات، يحتاج المديرون إلى المرونة الاستراتيجية للاستجابة بسرعة للمتطلبات البيئية وبشكل عالٍ. وإن قدرة الإدارة تتجسد في قابليتها للتعامل مع حالات مختلفة للقرارات. وإذا ما اجتهدت الإدارة وبمساعدة جهات متخصصة في المنظمة على توفير البيانات والمعلومات، فإنها تجد نفسها أمام حالات أربع يتخذ في ظلها القرار، وهي (العامري والغالبي، 2008؛ Al Refaie et al, 2016؛ Dequech,2006):

1- التأكد التام Certainty: هذه الحالة يتم اتخاذ القرار فيها في ظل معرفة معلوماتية كافية وكاملة، وخيارات محددة ذات عائد أو نتائج معلومة. حيث أصبحت المساحة التي تطاول التأكد التام قليلة اليوم في منظمات الأعمال، ومع ذلك فإن القرارات الاعتيادية الروتينية يمكن أن تتخذ وفق هذا النهج.

2- المخاطرة Risk: هذه حالة يتخذ القرار في ظلها، وهي تتسم بوضوح الهدف وعدم كمال المعلومات، الأمر الذي يجعل متخذ القرار يعتمد الاحتمالات في القرار. إن المعلومات المتاحة في هذه الحالة تكون قد تولدت من خبرة سابقة وتراكم معرفة في جوانب معينة، أو تكون معطيات تاريخية تساعد في تحديد الاحتمالات للنجاح أو الفشل. ويصار هنا إلى الاحتمالات الموضوعية أو الأحكام الشخصية، وإن القرارات تحتاج إلى الاستفادة من الخبرات والتجارب المتراكمة لدى الإدارة.

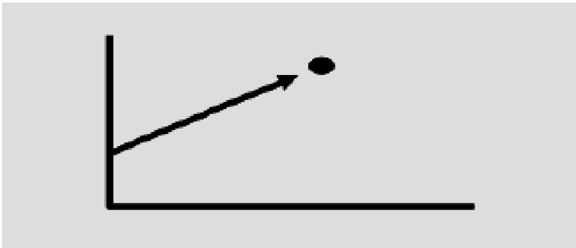
3- عدم التأكد Uncertainty: هذه تمثل ظروف لاتخاذ القرار مع نقص كبير في المعلومات، وإن النتائج والعوائد محاطة بغموض كبير. حيث إن المديرين هنا لا يستطيعون تقدير المخاطر أو احتمالات حدوثها، لذلك تعتمد أساليب إبداعية وذكية وعمل افتراضات منطقية أولية صحيحة لتطوير وصياغة القرار. فالحكم الشخصي السليم للتعامل مع هذه الظروف والمواقف يعتبر أمراً أساسياً للنجاح. إن أغلب القرارات وخاصة الإستراتيجية غير المبرمجة تقع في هذه الظروف لاتخاذ القرار، لذلك فإن هناك احتمالية عالية للفشل فيها.

4- الإبهام والغموض التام Ambiguity: هي حالات تتسم بعدم الوضوح التام، تكون الأهداف فيها غير واضحة لمتخذ القرار والمعلومات غير متوافرة. وتسمى أحياناً حالات النزاع والمنافسة الشديدة، وتوصف المواقف والمشكلات التي تمثل حالة الإبهام بالمواقف الشريرة، وفيها صراع بين الأهداف والبدائل وسرعة تغيير الظروف وغياب الرابطة بين عناصر القرار.

وفي عام (1997) اقترح (Courtney & Viguerie) مدخل المستويات الأربعة لحالة عدم التأكد البيئي، وهو مدخل إستراتيجي لتعين حالات عدم التأكد البيئي ومواجهتها، والذي يعد مرشداً عملياً يؤدي إلى ثقة ووعي أكبر في عملية اتخاذ القرارات، وتوضح الأشكال (1-4) المستويات الأربعة لعدم التأكد البيئي وفقاً لمدخل المستويات الأربعة تبعاً لنموذج (Courtney & Viguerie,1997):

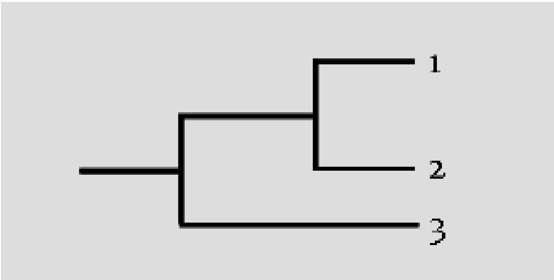
الشكل الرقم (1)

مستقبل ساطع الوضوح



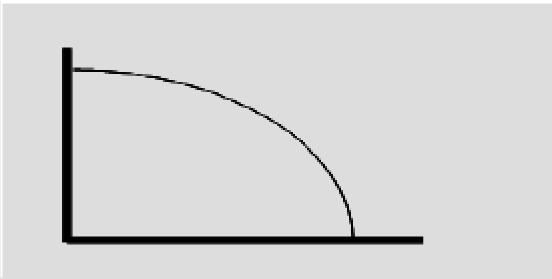
الشكل الرقم (2)

بدائل المستقبل



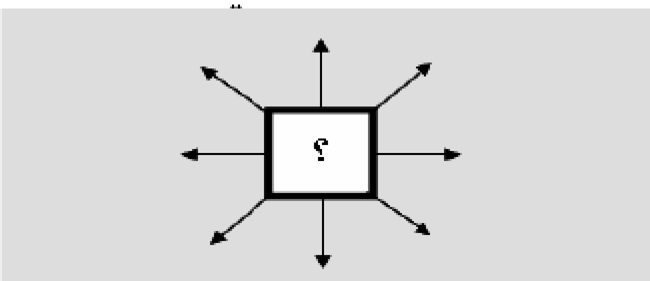
الشكل الرقم (3)

مدى المستقبل



الشكل الرقم (4)

غموض حقيقي



Source: Courtney, H.; Kirkland, J. and Viguerie, P., (1997), "Strategy Under Uncertainty", Harvard Business Review, November-December: 67-80.

ويذكر النموذج أن لكل مستوى من المستويات الأربعة مجموعة من الخصائص وهي (الزعبي،2009):

1. **المستوى الأول: مستقبل ساطع الوضوح:** تنبؤ واضح يقود المنظمة إلى إدراك المستقبل بشكل كافي مما يساهم في رفع كفائتها في تحديد وصياغة إستراتيجية دقيقة.
2. **المستوى الثاني: بدائل المستقبل:** إدارك المنظمة للمستقبل على أنه واحد من مجموعة سناريوهات متعددة ومحتملة الحصول.
3. **المستوى الثالث: مدى المستقبل:** رؤية المستقبل من خلال مدى غير محدد من البدائل، ولا يوجد سيناريوهات منفصلة والإستراتيجية ستتغير حالما تتنبأ بأي بديل.
4. **المستوى الرابع: غموض حقيقي:** عدم تأكد بيئي متعدد الإتجاهات يستحيل التنبؤ بمخرجاته أو بعدد إحتمالاته أو توقع سيناريوهات وهو نادر الحصول.

أنواع البيئة التنظيمية تبعاً لحالة عدم التأكد البيئي

أشار كل من (التميمي والخشالي، 2007؛ Ruyi & Lirong & Po Hao, 2016) أن البيئة التي تعمل فيها المنظمات من حيث عدم التأكد تصنف كالآتي:

1- **البيئة المعقدة- الثابتة:** وهي متوسطة الدرجة من حيث درجة عدم التأكد، بسبب وجود الكثير من العناصر البيئية الغير متشابهة، وهذه العناصر إذا تغيرت يكون تغيرها متوقع وتدريجي، ومن الأمثلة عليها: البيئة التي تعمل فيها شركات التأمين والجامعات.

2- **البيئة البسيطة- الثابتة:** وهي تتسم بانخفاض حالة عدم التأكد لأنها متشابهة ولا توجد عناصر بيئية كافية، وإن عناصرها تميل إلى الاستقرار في فترة زمنية محددة، ومن الأمثلة عليها البيئة التي تعمل فيها شركات الصناعة وتوزيع المشروبات الغازية.

3- **البيئة البسيطة- المتغيرة:** وهي عالية المستوى نسبياً من حيث حالة عدم التأكد البيئي، بسبب وجود القليل من العناصر البيئية، وهي تتشابه نوعاً ما، كما إنه لا يمكن التنبؤ

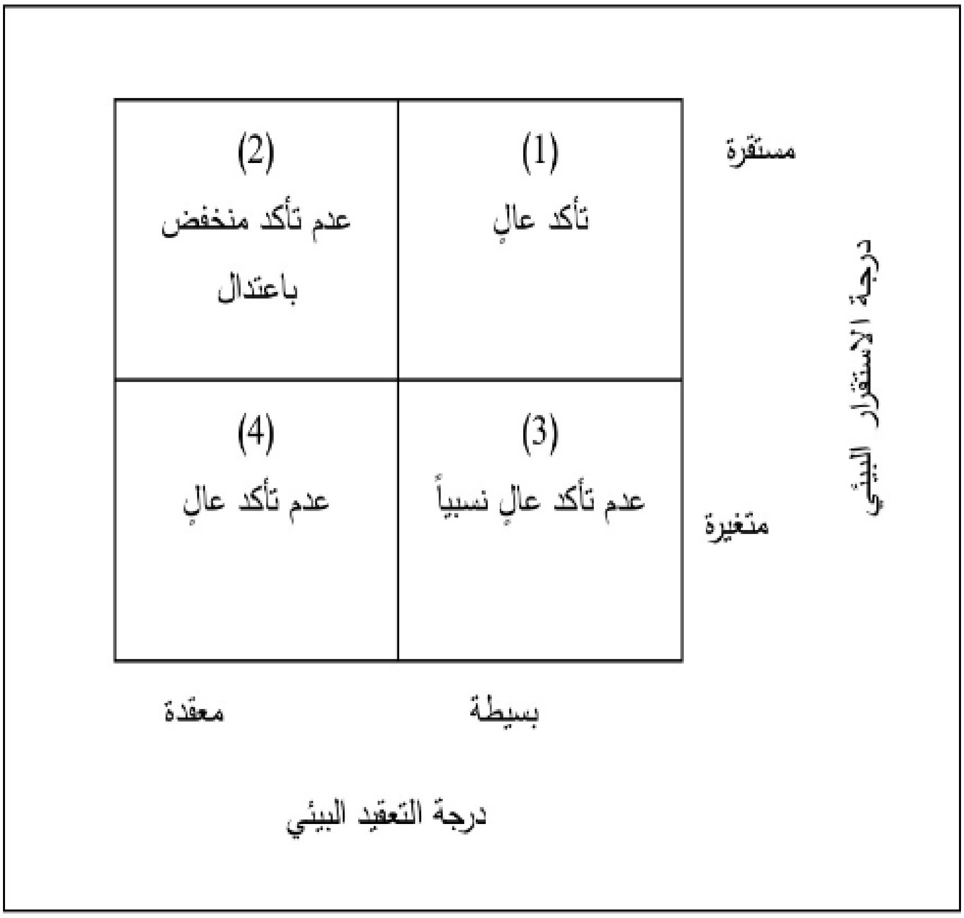
بها بسهولة لأنها تتغير باستمرار، ومن الأمثلة عليها البيئة التي تعمل فيها شركات الصناعة الأزياء ولعب الأطفال.

4- **البيئة المعقدة- المتغيرة:** وهي أعلى البيئات من حيث درجة عدم التأكد، لأنها تحتوي على الكثير من العناصر البيئية الغير متجانسة، فعناصرها تتغير بشكل سريع وغير متوقع، ومن الأمثلة عليها البيئة التي تعمل فيها شركات الصناعة الإلكترونيات.

ويوضح الشكل رقم (5) أنواع البيئة التنظيمية من حيث عدم التأكد كما وصفها (Lomash & Mishra, 2003).

الشكل (5)

أنواع البيئة التنظيمية من حيث عدم التأكد



Source : Lomash S. and Mishra, P., 2003, *Business Policy and Strategic Management*, New Delhi, Vikas Publishing House Pvt. Ltd., p.182.

مداخل إدارة عدم التأكد البيئي

يواجه المدراء تحدياً يتمثل في قدرتهم على إدارة حالة عدم التأكد البيئي، فعندما تمتاز البيئة بارتفاع حالة عدم التأكد البيئي تواجه المنظمة العديد من اضطرابات المتعلقة بسرعة التغير، مما يستوجب على إدارة هذه المنظمات أن تتمكن من الإستجابة السريعة والمتوازية والتعايش والتكيف مع هذه التغيرات الغير متوقعة (koh, etal, 2005; Ruyi & Lirong & Po Hao, 2016)، واقترح (Grote, 2004) لإدارة عدم التأكد البيئي مدخلين رئيسين وهما:

- **مدخل التعايش وتحمل عدم التأكد البيئي:** يعتمد هذا المدخل على المدرسة الإنسانية التي تفترض أن المنظمات تتبنى عمليات تحويلية في تعاملها مع بيئاتها، وتطور قدراتها في التعامل مع مختلف الأنواع من عدم التأكد البيئي من خلال اختبار درجة التخاصية، وشكل التنسيق والتعاون، ودرجة المركزية واللامركزية في عملية اتخاذ القرارات.
- **مدخل تخفيف عدم التأكد البيئي إلى الحد الأدنى:** يستند هذا المدخل على الإدارة العلمية التي تفترض أن عدم التأكد البيئي يمكن تصميمه خارج المنظمة، من خلال وصف إجراءات العمل وعملياته بتفاصيله الدقيقة، وبذل الجهود الكبيرة في الإشراف والتأكد من الالتزام وتطبيق الإجراءات حرفياً.

أشار (Brown, 2004) في نموذجه الذي يوضح حالات عدم التأكد البيئي التي يتعرض لها صانع القرار في المنظمات إلى أن هناك مستويات عديدة من عدم التأكد، يتعامل

معها المدراء بما يتناسب مع المعلومات المتوافرة لديهم عن بيئة الأعمال، ودرجة دقتها وملاءمتها لصيغة القرار المتخذ،

وللتمييز بين عدم التأكد البيئي الغامض والأساسي، يرتبط عدم التأكد الغامض بالاحتمالات وينشأ عن النقص في المعلومات المتعلقة بقضايا تهم المنظمة، ويمكن توقع أحداث المستقبل، والتنبؤ باحتمالات نتائجها. ويتميز عدم التأكد الأساسي بإمكانية ظهور إبداعات غير متوقعة، وتغيير هيكلي غير محدود، وإن الأحداث المستقبلية غير قابلة للتوقع.

كما اقترح (Phillips, 2005) العديد من الأدوات لإدارة عدم التأكد البيئي وللتخفيف من آثاره وهي:

- **تحسين وتطوير الاتصالات:** بواسطة إنشاء قنوات اتصال فعّالة بين كافة الأطراف المعنية، بتزويد المعلومات التي تخفض من مستويات عدم التأكد البيئي.
- **تحليل الحساسية:** بواسطة دراسة إمكانية تقييم التباين في مخرجات المنظمة نوعاً وكماً، وتنسيبها إلى العديد من مصادر التباين، وتقييم النتائج ضمن العديد من الاقتراحات.
- **نظرية نظم دعم القرار:** عن طريق إنشاء قاعدة بيانات معرفة ونماذج تنبؤ، وإمداد متخذي القرار والمديرين بالمعلومات بطريقة علائقية بواسطة تقنية– المنطق المضبب– (Fuzzy Logic) للوصول إلى حالات مشابهه للقرار الحالي.
- **زيادة مجموعات البيانات الأساسية:** من خلال التدقيق على المساحات التي لا تحتوي على المعلومات كافية، وإنشاء قاعدة بيانات لتغذيتها.
- **البحث والتطوير:** من خلال قواعد علمية ونماذج إحصائية حديثة، وأيضاً من خلال تبني خطط استراتيجية طويلة الأمد، للتنبؤ بالمستقبل وتوقع أحداثه اعتماداً على دراسات تطبيقية.

- **المراقبة:** التنبؤ بالتغيرات في مكونات عوامل البيئة وعناصرها أولاً بأول، وإنشاء جداول تنبؤ بالتحركات المستقبلية كنموذج السلاسل الزمنية.

2-2 المبحث الثاني: أداء الشركات:

يعد هذا المفهوم من المفاهيم التي نالت اهتماماً كبيراً في الدراسات الموارد البشرية بشكل خاص، وبدراسات الإدارية بشكل عام، ويعود ذلك لأهمية المفهوم على مستوى المؤسسة والفرد، إضافة إلى وجود عوامل خارجية وداخلية تؤثر في الأداء العاملين داخل المنظمات، فلابد من تسليط الموضوع على أبرز وجهات نظر بعض الباحثين والمتخصصين في مجال الموارد البشرية؛ لمعرفة وجهة نظرهم حول مفهوم الأداء، فيعرف مفهوم الأداء بأنه الأهداف والمخرجات التي تسعى المؤسسة إلى الوصول إليها من خلال العاملين فيها، ولذا فهو مفهوم يعكس كلاً من الأهداف والطرق اللازمة للوصول إليها، أي أنه مفهوم لأداء يصل بين الأهداف التي تسعى لتحقيقها المؤسسات وبين أوجه النشاط، من خلال واجبات ومهام يقوم بها العاملين داخل تلك المؤسسات (الجساسي، 2011). ويشير إليه كل من مارلير وفيشر (Marler and Fisher, 2010) بأنه العملية التي تكشف مهام وقدرات الفرد على الأداء والخصائص المطلوبة لتأدية العمل بنجاح.

ويمكن تعريف الأداء بأنه المسؤوليات والمهام والأنشطة التي يتشكل منها عمل الفرد والذي واجب عليه القيام به على أكمل وجه؛ لتحقيق الأهداف المطلوبة والتي تسعى المنظمة لتحقيقها (عمار، 2015).

بينما كانت وجهة نظر (الرواحنة، 2013) أن أداء العاملين يقصد به بأنه "مجموعة من السلوكيات الإدارية ذات العلاقة بعمله في الوقت الحاضر والمستقبل، والتي تعبر عن أداء الموظف لمهامه، وتحمل مسؤولياته، وتشمل حسن التنفيذ والأداء والخبرة الفنية المطلوبة في الوظيفة، فضلاً عن الاتصال والتفاعل مع المؤسسة، والالتزام بالجوانب الإدارية للعمل".

وبالرغم من تنوع وجهات نظر الباحثين في تعريف الأداء، إلا أنه يوجد عوامل مشتركة يرتبط بها كما يراها كل من (بحر وأبوسوبرج، 2010؛Durrani, et al, 2011:)، وتتلخص هذه العوامل في الآتي:

الموظف: وهو ما يمتلكه الفرد من قيم واتجاهات ومهارات ومعرفة ودوافع خاصة بالعمل، من أجل تحقيق الأهداف المطلوبة داخل المنظمة .

الوظيفة: هي ما تقدمه من فرص عمل وترقيات، وما تتسم به من متطلبات.

الموقف: وهو عبارة عن البيئة التنظيمية، حيث تؤدي الوظيفة (التي تتضمن: مناخ العمل، وإشراف الأنظمة الإدارية، والهيكل التنظيمي) إلى كفاءة الأداء وبالتالي تحقيق الأهداف بكفاءة وفاعلية عالية.

مفهوم الأداء المالي

يعد الأداء المالي من المصطلحات الجذابة التي تحمل في طياتها نكهة العمل وديناميكية الجهد الهادف، وهو مقترح فصل وتمييز العمل الجيد عن العمل السيئ، وذلك لأن مخرجات هذا الأداء قد تكون ذات أثار ضارة بأرباح البنوك أو قد تكون أساسية لبقائها واستمراريتها (أسباقة، 2011)، وأن مفهوم الأداء المالي لا يعد من المفاهيم الحديثة بل هناك أبحاث ودراسات عديدة من الناحيتين التطبيقية والنظرية التي كانت تهدف إلى تدقيق مفهومه، إلا

أنه لا يوجد اتفاق حول تعريفه (يحياوي، 2007)، وسيتم عرض عدة تعريفات الأداء المالي لعدد من الباحثين للفترة من (1999– 2016) والجدول رقم (1) يبين ذلك:

الجدول رقم (1)

تعريفات الأداء المالي

الباحث	التعريف
(Millar & Dess, 1999)	تعبير عن نشاطات الأعمال باستخدام مقاييس مالية، فإنه أداة لدعامة جميع أنشطة الشركات
(الحديثي، 2010)	هو أداء المنظمة من خلال الوصول إلى عدد من الأهداف المالية التي تتمثل في الربحية وتحقيق معدلات نمو كبيرة وتحسين القيمة الاقتصادية التي تتمثل في العوائد المتحققة بعد طرح كلفة رأس المال من الأرباح بعد الضرائب، وبالإضافة إلى ذلك التصدي للمخاطر المالية الناجمة من استخدام الديون وأموال الغير في تمويل استخدامات المنظمة
(أسباقة، 2011)	عبارة عن مجموعة من الأساليب المالية التي يمكن من خلالها تحديد نقاط القوة ودعمها وتلافي نقاط الضعف ومعالجتها
(Lucy) Wenxiang& Lu, 2016	الوضع المالي القائم في المؤسسة في وقت أو فترة محددة لناحية معينة من أداء المنظمة أو لأدائها ككل .

ويرى (دادن، 2006؛ Omnamasivaya& Prasad,2016) أن الأداء المالي يعتمد بشكل أساسي على العوامل المؤثرة في المردود المالي للشركة والسياسات المالية المتبناة من طرف المستثمرين ومدى مساهمة معدل نمو الشركة في إنجاح السياسة المالية وتحقيق فوائض وأرباح فضلا عن تغطية مستوى النشاط للمصاريف العامة.

ويعتبر الأداء المالي أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها اتجاه الشركات الناجحة؛ فهي تحفز المستثمرين للتوجه إلى الأسهم أو الشركة التي تشير معاييرها المالية على

التقدم والنجاح عن غيرها، كما يساهم الأداء المالي في مساعد الشركات على إدراك الثغرات والصعوبات والمعيقات التي قد تظهر في مسيرتها فمؤشرات الأداء المالي غالبا ما تواجه الخطورة إذا كانت الشركة تواجه مشاكل ربحية أو نقدية أو لكثرة الديون والقروض ومشكلة العسر المالي والنقدي وبذلك تنذر إدارتها للعمل لإصلاح الخلل(جمعة، 2002).

ويعتبر الأداء المالي أداة لتحفيز العاملين والإدارة في الشركة لبذل المزيد من الجهد بهدف تحقيق نتائج ومعايير مالية أفضل من سابقتها، كما يحتل تقييم الأداء المالي مكانة بالغة الأهمية في غالبية الاقتصاديات حيث ركزت عليه الكثير من الدراسات والأبحاث المحاسبية والإدارية، وذلك بسبب القدرة النسبية للموارد المالية التي تعتمدها منشآت الأعمال قياسا بحجم الاحتياجات المالية الكبيرة لها والمتنافس عليها، ومن هذا المطلق نجد إن ضرورة الحصول وتحقيق العوائد القصوى وديمومة واستمرار المنشأة ونموها وتطورها وذلك باستغلال الأمثل لتلك الموارد تعتبر غاية الأهمية لما لها من تأثير مباشر وغير مباشر على جميع جوانب الحياة لمنشآت الأعمال، ولهذا فإن تقييم الأداء المالي يعد أحد العناصر يوفر للإدارة معلومات وبيانات تستخدم في قياس تحقيق أهداف المنشاة والتعرف على اتجاهات الأداء فيها ولهذا يوفر أساس في تحديد مسيرة المنشأة ونجاحها ومستقبلها(إبراهيم، 2010).

وتعبر الشركات عن أدائها المالي بعبارات تمثل رؤية موضوعية لمستوى الأداء من خلال صيغ ملموسة ذات قيمة عددية وكمية بدلاً من استخدام عبارات تؤكد على حقائق عامة حتى يتسنى للشركات تحديد مستوى الأداء بدقة وفعالية (الخطيب، 2007).

ومن وجهة نظر الباحث فإن الأداء المالي يعتبر من أهم المؤشرات الدالة على مدى قوة أو ضعف الشركة ومدى قدرتها على البقاء والاستمرار والمنافسة في السوق، ويعتبر من أهم المؤشرات التي تساعد على المقارنة بين السنوات الماضية والحالية للشركة وأيضاً المقارنة بين

شركة وآخرى وذلك من أجل الاستفادة من هذه المقارنة والقدرة على تحسين الأداء المالي وإيجاد المشاكل التي تواجه هذا الأداء والمحاولة في إيجاد حلول لهذه المشاكل بغية تحسين هذا الأداء المالي.

خصائص الأداء المالي

للأداء المالي مجموعة من الخصائص تكمن فيما يلي (أسباقة، 2011؛ Omnamasivaya& Prasad,2016):

1- الصدق أو السلامة:

تتمثل سلامة أداة القياس في تمكنها من إعطاء الحقيقة، والمؤشرات الموضوعية هي أداوت قياس صادقة عكس المؤشرات الذاتية، والمؤشرات الذاتية توجد بكثرة عندما يتعلق الأمر بقياس أداء الموارد البشرية لأن أداة التقييم هي الأفراد، إذن الصدق أو السلامة محققة طالما كانت أدوات القياس موضوعية.

2- الحساسية:

وتتمثل الحساسية بالقدرة على تمييز عدة درجات من الأداء، وهذا يعني إن وجد اختلاف بين أداتين فإن المؤشر يستطيع تدارك ذلك.

3- الكفاية:

وتتمثل الكفاية بالقدرة على تقييم جميع جوانب الأداء، مثل الأداء المالي، الأداء التجاري، الأداء الاجتماعي، الأداء الإنتاجي.

4- يعد الأداء المالي استراتيجية مهمة بحيث يمكن للموارد الاستفادة منها في تحديد المستوى الكلي للأداء في المنظمة بالإضافة لنقاط القوة الداخلية التي يشير إليها.

ومن وجهة نظر الباحث فإن كل خاصية من خصائص الأداء المالي سابقة الذكر له تأثير ملحوظ على الأداء المالي، فلو أصبح هناك اختلال في خاصية الصدق أو السلامة فعندها سوف يتم قياس الأداء المالي بطريقة غير موضوعية وغير دقيقة، وسوف يكون هناك نوع من الحياد لتحقيق مصالح شخصية وهذا بدوره يعمل على التأثير على الأداء المالي وعلى جودته، أما خاصية الحساسية فإذا كان المقياس المستخدم لقياس الأداء ضعيف وغير دقيق عندها يكون هذا المقياس عاجز عن التمييز وعلى الإدراك بأسباب الاختلاف بين الأداء والآخر، وعندها سوف يكون هناك عدم دقة في قياس الأداء المالي وعدم موثوقية في هذا الأداء، أما خاصية الكفاية تتمثل في قدرة مقياس الأداء على قياس أي نوع من أنواع الأداء مهما كان نوعه وشكله وذلك حتى يتصف هذا المقياس بالكفاءة والدقة والفعالية، فكل خاصية من هؤلاء الخصائص مهمة وكل خاصية تكمل الأخرى أي يجب أن تجتمع هذه الخصائص كاملة وذلك لكي يتصف الأداء المالي ويقاس بكل كفاءة وفاعلية وحتى يتصف الأداء المالي بأنه جيد، ففقدان أي خاصية سابقة الذكر أو اختلالها تؤدي إلى قياس غير فعال للأداء المالي مما ينتج عنه نتائج سلبية وغير جيدة للأداء المالي قد تؤدي إلى انهيار أو إفلاس الشركة.

خامساً: أهمية الأداء المالي

تتجسد أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنه يعمل على تقييم الشركات من حيث الأداء من عدة زوايا وبطريقة تساهم في خدمة مستخدمي البيانات الذين تربطهم مصالح مالية مع الشركة، لتحديد كل من نقاط القوة والضعف في الشركة والاستفادة من البيانات التي يقوم الأداء المالي بتوفيرها لمساعدة المستخدمين في اتخاذ قرارات مالية رشيدة (نوفل، 2002)، وإن أهمية الأداء المالي ترتكز على الخطوات التالية (الحسيني والدوري، 2003):

1- معرفة نشاط الشركة وطبيعته والقيام بمتابعته.

2- معرفة الظروف المالية والاقتصادية المحيطة والقيام بمتابعتها.

3- القيام بالتحليل والمقارنة والتقييم للبيانات المالية.

4- المساعدة في إدراك وفهم التفاعل الحاصل بين البيانات المالية.

حيث يرى الباحث أنه من الضرورة أن تقوم البنوك على اتباع السياسات والإجراءات والطرق التي تعمل على رفع هذا الأداء وتحسينه ووضعه في المقدمة من بين جميع البنوك المنافسة، وذلك من أجل تحقيق الأهداف التي خلقت من أجلها الشركة، حيث إن الأداء المالي الجيد ما هو إلا حافز لكل من المساهمين والملاك من جهة، ومن جهة أخرى فهو حافز للإدارة والعاملين في الشركة بأن يتيقنوا بأنهم يسيرون في الاتجاه المطلوب ويسيرون كما في الخطط المحددة مسبقاً، وأنهم يقومون على تحقيق وتنفيذ الأهداف المرسومة بكل كفاءة وفاعلية مما يعطي دافع لهؤلاء العاملين والإدارة على بذل المزيد من الجهد في سبيل تحسين هذا الأداء المالي أكثر وأكثر، لأن ذلك يعود عليهم بالمنفعة والفائدة من خلال بقاء الشركة واستمراريتها وقدرتها على مكافأة العاملين فيه والإدارة نتيجة لهذا الأداء المالي الجيد، حيث أن الأداء المالي الجيد للشركة يساعدها على توسيع نشاطها وعملياتها للمضي قدماً من أجل وضع هذه الشركة في المراتب الأولى من بين الشركات التنافسية والتي تعمل في نفس مجال ونشاطها.

وتنبع أهمية الأداء المالي أيضاً وبشكل خاص في القيام بمتابعة الأعمال في الشركات وفحص سلوكها، والقيام بمراقبة أوضاعها، وتقييم مستويات الأداء والفعالية، وأيضاً توجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح من خلال القيام بتحديد المعوقات، وتقديم بيان لأسبابها، واقتراح الإجراءات التصحيحية لها، والقيام بترشيد الاستخدامات والاستثمارات العامة للشركات وفقاً للأهداف العامة للشركة، والمساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة (الخطيب، 2007)، فعلى البنوك المالية أن تدرك دور وأهمية الأداء المالي، إذ أنه يعد

استراتيجية مهمة في تحديد مستوى الأداء الكلي للشركة، وإن البنوك ذوات الأداء المالي الجيد تكون قدرتها على الاستجابة أكثر في التعاملات مع الفرص وأيضاً مع التهديدات البيئية الجديدة، وتمكن الشركة من المنافسة بشكل أفضل وتحسن في الربحية وتوسع الفرص والنمو وتحقيق رضا الملاك والمساهمين (أسباقة،2011)، حيث أن الأداء المالي يمكن أن يساعد المستثمرين في إجراء عمليات التحليل والمقارنة، وتفسير البيانات المالية، وفهم وإدراك التفاعل الحاصل بين البيانات المالية لاتخاذ القرار المناسب للشركات، وبشكل عام يمكن حصر أهمية الأداء المالي في أنه يلقي الضوء على الجوانب الآتية (الخطيب، 2007):

1- تقييم ربحية الشركة.

2- تقييم سيولة الشركة.

3- تقييم تطور نشاط الشركة.

4- تقييم مديونية الشركة.

5- تقييم تطور توزيعات الشركة.

6- تقييم تطور حجم الشركة.

مقاييس الأداء المالي:

هنالك خلط كبير لدى المحللين بين مفهومي قياس الأداء المالي وتقييم الأداء المالي، حيث أن المفهومين مختلفين اختلافاً تاماً عن بعضهما، حيث أن قياس الأداء هو وسيلة لدى الشركة للوصول إلى عملية التقييم للأداء، وهذا يعني أن المفهومين يكملان بعضهما، وبالنسبة لقياس الأداء فإن مقاييس الأداء تختلف باختلاف طبيعة المؤسسات التي تريد قياس الأداء فيها والهدف من وراء هذا القياس (أسباقة، 2011)، ومن المقاييس المستخدمة ما يلي:

1- المقاييس السوقية:

إن السوق من أهم الجهات التي يمكن من خلالها قياس الأداء للشركة، حيث موقع هذه الشركة في السوق يمكننا من معرفة درجة إدارتها بشكل عام، ويتم القياس هنا بمقدار المبيعات المتحققة لفترة محدودة مقارنة بفترة سابقة أو اتجاه المبيعات أو ما تم بيعه لزبائن جدد أو بمقارنة ما تم تحقيقه من الأهداف البيعية الموضوعة، وتستخدم الحصة السوقية كمقياس جيد للأداء بالاعتماد على أداء الشركة في الماضي، ولكن من المهم أن يتم تحديد المقياس الأفضل للحصة السوقية بين زيادة المبيعات في السنة الأخيرة أو الزيادة في المبيعات مقارنة مع المنافسين، وقد يتم القياس بالاعتماد على ما تم تحقيقه من زيادة في المبيعات وبين الخطة الموضوعة للمبيعات (الحسيني والدوري، 2003).

2- مقاييس الكفاءة:

مع تطور الأعمال داخل المؤسسات المالية عموماً والمصارف بشكل خاص وزيادة أنواع الخدمات المقدمة للعملاء، تهتم الإدارة في المؤسسات المالية بشكل كبير في الحصول على مستوى كفاءة عالي تؤدي إلى الوصول إلى علاقة متناغمة بين المدخلات والمخرجات في المؤسسات المالية، والكفاءة هي "الحصول على أكبر حجم من المخرجات بأقل قدر من

المدخلات" (Rose & Sylvia, 2005)، أي أن الكفاءة تبحث عن تقليل المدخلات وتقليل الهدر والعطل في الطاقة الإنتاجية، وغالباً ما يتم التعبير عن الكفاءة بمستوى الإنتاجية والتي تعد مقياساً للاستخدام الأمثل لمدخلات الإنتاج المختلفة بما يكفل تحقيق الشركة للأهداف المختلفة (أسباقة، 2011).

3- مقاييس الفاعلية:

إن وجود أي شركة في سوق صعبة وذات تنافسية عالية يجعلها تصمم على تحقيق أهدافها المختلفة لضمان منافستها وبقائها في السوق، وتقوم هذه المؤسسات بقياس درجة تحقيقها لأهدافها المختلفة بواسطة مقاييس الفاعلية، فالفاعلية تعني "درجة تنفيذ الشركة لأهدافها سواء كانت هذه الأهداف أساسية أو فرعية" (الحسيني والدوري، 2003)، وبطبيعة الحال فإن عملية قياس الفاعلية تعني "معرفة درجة الانحراف عن ما تهدف إليه الشركة" وبالتالي وضع الخطط والطرق التي تؤدي إلى تلافي الانحرافات المختلفة في الشركة، حيث إن وصول أي شركة إلى درجات عالية من الفاعلية وهذا يعني بأن الشركة متطورة، فالفاعلية في الشركة تأتي من تفاعل مكونات الأداء لديها بشكل يسمح للشركة بالوصول إلى الأهداف الموضوعة من الإدارة، (أسباقة، 2011).

4- مقاييس القيمة المضافة:

تم اقتراح ثلاثة مقاييس لقياس أداء الشركة ترتكز جميعها على القيمة المضافة، وهي تعد محاولات لقياس ما تقدمه الشركة للمجتمع بشكل مباشر، فالقيمة المضافة يمكن التعبير عنها بالفرق بين قيمة المبيعات وبين تكلفة المواد الأولية والأجزاء المشتراة، أما فيما يخص العائد على القيمة المضافة فيعبر عنه بناتج قسمة الأرباح الصافية قبل القيام بخصم الضرائب على القيمة المضافة ثم تحويل ذلك إلى نسبة مئوية، وإن العائد على القيمة المضافة يمثل أفضل مقياس

يمكن أن يقيس أداء الشركة على صعيد صناعات مختلفة إذا ما تم مقارنته بغيره من المقاييس المستخدمة كلياً (الحسيني والدوري، 2003)، والجدول التالي يوضح مقاييس القيمة المضافة (الحسيني والدوري، 2008):

الجدول (2) مقاييس القيمة المضافة لأداء المؤسسات المالية والمصرفية

الخصائص	بعض المقاييس التقليدية	المقاييس الجديدة المقترحة
النمو	قيمة المبيعات، كمية المبيعات، قيمة الموجودات	القيمة المضافة
الكفاءة	الربح الإجمالي، الربح الصافي، نسبة صافي الربح إلى قيمة المبيعات	العائد على القيمة المضافة
استغلال الموجودات	العائد على الاستثمار، العائد على رأس المال، نصيب السهم من الإيرادات	نسبة العائد على القيمة المضافة إلى العائد على الاستثمار

مؤشرات الأداء المالي

تقع على عاتق البنوك مسؤولية حماية الأموال، مما يستدعي قيام البنوك باستعمال عدد من مؤشرات الأداء المالية التي تعكس الجوانب الأساسية لعملها.

وهذه المؤشرات عادة ما يعبر عنها بالنسب المالية التي تعكس أثر تعامل البنوك والتي تستخدم في تقييم أدائها وتحليل مركزها المالي وربحيتها. لذلك تعد المؤشرات المالية من الأدوات المهمة لتقييم أداء البنوك وقدرتها على مواجهة التزاماتها المستحقة عليها حاليا ومستقبلا، لأنها تمثل أداة تشخيصية أساسية من أدوات التحليل المالي الذي يعد البداية لقياس الأداء ومن ثم تنتهي بعملية التقييم. ولأن موضوع البحث الحالي أثر تكاليف الجودة على أداء البنوك التجارية

الأردنية، فإن التركيز سوف ينصب على المؤشرات التي تبين بشكل واضح مدى تأثير تكاليف الجودة على نتائج أداء هذه المؤشرات والتي تقيس الأداء المالي للبنوك، ومن أهم هذه المؤشرات هي:

العائد على الموجودات

يمكن تسميته بمقياس العائد على الأصول، ويسمى أيضاً معدل العائد على الموجودات، ويعبر هذا المقياس عن العلاقة بين الأرباح المحاسبية وحجم الأموال المتاحة للاستخدام من قبل الإدارة، ويعتبر أيضاً من أكثر مقاييس الأداء المبنية على الربح المحاسبي شيوعاً، ويذكر الخلايلة (2007) أن معدل العائد على الأصول يعتبر من أهم الاختيارات التي تستخدم لقياس قدرة الإدارة على تحقيق عائد على كل الأموال المتاحة للشركة من المصادر المختلفة، فهو يقيس مدى نجاح المنشأة في تحقيقها للأرباح من الموارد المتوفرة بصرف النظر عن الطريقة التي يتم تمويل هذه الأصول بها، وهو بهذا يفصل بين آثار الأنشطة التشغيلية (العمليات) والاستثمارية وآثار الأنشطة التمويلية على الربحية، ويمكن التوصل إلى معدل العائد على الموجودات من خلال المعادلة الآتية:

العائد على الموجودات = صافي الربح بعد الضريبة / متوسط إجمالي الموجودات

ويمكن تحليل معدل العائد على الأصول على النحو التالي:

معدل العائد على الأصول = (صافي الدخل المعدل / صافي المبيعات)*(صافي المبيعات / متوسط الأصول) = هامش الربح * معدل دوران الأصول.

فالشق الأول من معدل العائد على الأصول يمثل نسبة الربح إلى المبيعات، ويسمى أيضاً بهامش الربح والذي يعكس نسبة الأرباح في كل دينار مبيعات، أي أنه يقيس ربحية المبيعات، وبشكل عام فإن الزيادة في هامش الربح تؤدي إلى زيادة معدل العائد على الأصول

بافتراض ثبات معدل دوران الأصول، ويمثل الشق الثاني من معدل العائد على الأصول معدل دوران الأصول ويعكس قدرة الأصول على توليد المبيعات وليس بالضرورة الأرباح، ويعتبر مقياساً لكفاءة استخدام الأصول المتاحة (الخلايلة، 2007).

ويعبر معدل العائد على الأصول عن القدرة لكل دينار تم استثماره في الأصول على تحقيق الأرباح التشغيلية، فهو بذلك يعكس القدرة على تحقيق الأرباح من الأصول المتاحة بصرف النظر عن الطريقة التي يتم بها تمويل هذه الأصول وهذا الأمر يعكس كفاءة أنشطة العمليات ولا يعكس الأنشطة التمويلية.

ويمكن إظهار نسبة معدل العائد على الأصول في صورة أخرى حيث يطلق عليها مصطلح معدل العائد على الاستثمار (مطر، 2010). ويمكن التوصل إليها من خلال المعادلة التالية:

العائد على الاستثمار = صافي الربح بعد الضريبة / متوسط إجمالي الموجودات

ويذكر الخلايلة (2007)، أهم استخدامات معدل العائد على الأصول كما يلي:

1. يعتبر مقياساً لكفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة بغض النظر عن حجم المنشأة، فالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة هي من متطلبات الإدارة الناجحة.
2. يستخدم لتقييم البدائل الاستثمارية المتاحة.
3. تقييم أداء الفروع أو خطوط الانتاج.

المبحث الثالث: نظام المعلومات المحاسبي المحوسب

أصبحت المعلومات عنصراً حيوياً مهماً من عناصر الإنتاج، لذا قامت المنظمات بالتوجه إلى تصميم وبناء أنظمة المعلومات الحديثة؛ لتقوم بالسيطرة على كمية المعلومات الكبيرة اللازمة لإدارة المنظمة، وذلك لتحسين قدرة المنظمة على الحصول على هذه المعلمات في الوقت المناسب، مما يبرز أهميتها بالنسبة لها، وتعد المحاسبة من أهم وأقدم نظم المعلومات ضمن المنظمة فهي تعتبر من أهم المصادر الرئيسية للمعلومات، حيث إنها تقوم بتقديم القسم الأعظم من ما يلزمها من معلومات لكافة المستويات الإدارية وللجهات الخارجية أيضاً، كما أنها تقوم بمعالجة العديد من البيانات من خلال الأساليب والطرق المختلفة بالإضافة إلى علاقتها الوثيقة مع باقي أنظمة المعلومات ضمن المنظمة، وهذا كله يعتبر من ضمن إطار وظيفتها الرئيسية، والتي تتمثل في إعادة عكس الواقع المالي للمنظمة (الحسن, 2013).

نظام المعلومات المحاسبية Accounting Information System (AIS): هي عبارة عن مجموعة من النظم، التي تختص بالدراسات المحاسبية عن طريق تخزين المعلومات ومعالجتها؛ لإنتاج المعلومات لمتخذي القرار، حيث إنها مجموعة موحدة من الأجزاء المتفاعلة، والتي تؤدي سوية وظيفة لتحقيق أهدافه (Romney and Steinbart, 2009).

كما أن نظم المعلومات المحاسبية هي من أهم نظم المعلومات، والتي تعدّ المصدر الرئيس الذي يساعد متخذ القرار في الحصول على المعلومات الاقتصادية، وتساعده أيضاً في اتخاذ القرارات المناسبة (جمعة وآخرون,2007).

وعرفت أيضاً بأنها: مجموعة من النظم والإجراءات والأجهزة الإلكترونية والأفراد التي تعمل داخل الوحدة الاقتصادية؛ بهدف تجهيز البيانات، وتوفير المعلومات التي تحتاجها الإدارة والجهات الأخرى في ما يتعلق بصنع القرار (رملي، 2011).

وتُعد نظم المعلومات المحاسبية جزءاً من النظام الكلي للمعلومات، حيث تلعب هذه النظم دوراً فعالاً ومهماً يتمثل في تزويد وتغذية مختلف المستويات في اتخاذ القرارات بمعلومات جاهزة وصحيحة في الوقت المناسب، حيث تُساعدهم في اتخاذ كافة القرارات الإدارية على اختلافها، ويتم توفير هذه المعلومات من خلال القوائم والتقارير المالية التي تعتبر من واقع البيانات اليومية (جل، 2010).

ونظم المعلومات المحاسبية المحوسبة كما عرفاها (Dalci & Tanıs, 2009, p:45) بأنه نظام يعتمد على أجهزة الحاسوب وعلى التكنولوجيا الحديثة في حوسبة المعلومات، لتكون بديلاً لأنظمة دليل حفظ المعلومات، وهذا يعني استخدام أجهزة الحاسوب لإدخال المعلومات وللتعامل مع أنظمة هذه المعلومات في مختلف الشركات والمنظمات، وبشكل يمكن هذه الشركات من أن تحصل على البيانات، وتقوم بحفظها وتحويلها بواسطة أجهزة الحاسوب.

وتعرف نظم المعلومات المحاسبية بشكل مبسط بنظام يجمع ويسجل ويخزن ويعالج البيانات، من أجل تقديم معلومات لمتخذي القرار (Romney &, stinbart, 2009).

وتقوم نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة بدور مهم يتمثل في تشغيل، ومعالجة، ونقل، وتخزين، واستخلاص البيانات المالية لصالح المنظمة من خلال الحواسيب، ووسائل الاتصال، وغيرها من المعدات. وتقوم أنظمة المعلومات المحاسبية بتشغيل هذه البيانات، ثم القيام بتقديمها للمستخدمين الذين يستفيدون من مخرجات هذه المعلومات. وقد أخذت التطورات الحاصلة في أنظمة المعلومات المحاسبية في عين الاعتبار تلبية احتياجات مستخدميها (العبيدي، 2012).

وتعرف نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على أنها " الهيكل أو التشكيلة أو الوحدة التـي يـتم اسـتخدامها فـي تنفيـذ العمـل المحاسـبي وإنجـاز الـدورة المحاسـبية الكاملـة، وتتضـمن مجموعة مترابطة من المستندات، والسجلات، والدفاتر، والتقارير، والقوائم المحاسبية، والأعمال،

والإجراءات، التي يتم عن طريقها تجميع وتحليل وتسجيل وتبويب وتلخيص وتفسير البيانات المتعلقة بالمعاملات الاقتصادية ذوات الصفة المالية، والتي تقدم عليها البنوك خلال الفترة المحاسبية (Romeny & Steinbert, 2008).

ويشير (جمعة وآخرون، 2013) أنه ومن أجل بناء نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة يجب أن يكون شاملاً ومتكاملاً، وتتوفر فيه المقومات والشروط الأساسية، ولكي يكون هناك نظام فعال للمعلومات المحاسبية الالكتروني يجب أن يكون قادراً على:

1- أن يرتبط نظام المعلومات المحاسبية المحوسبة بالهيكل التنظيمي للمنظمة، حتى يتم توفير المعلومات الضرورية لتحقيق الأهداف الإدارية.

2- أن يكون نظام المعلومات المحاسبية المحوسبة مصدراً مهماً لتزويد الإدارة العليا بالمعلومات الوافية عن نتائج تنفيذ الخطط.

3-أن يسمح نظام المعلومات المحاسبية المحوسبة بتحقيق التوازن بين كل من درجة الدقة والتفصيل، والفترات الزمنية لإعداد التقارير المحاسبية، وبين تكلفة النظام بما يحافظ على اقتصاديات تشغيله.

4- أن يقم بتوصيل المعلومات المحاسبية إلى الإدارة أو متخذي القرار في الوقت المناسب، وأن يقوم بتخزين تلك المعلومات أو استرجاعها بشكل سريع ومنتظم عند الحاجة لها.

5- تكامل المعلومات وخاصة المعلومات الخارجية المفيدة، مثل الظروف الاقتصادية السائدة في السوق.

6- أن يستخدم المعلومات الناتجة عن أنظمة المعلومات الفرعية، في خدمة الإدارات المختلفة داخل المنظمة مثل الإنتاج، التسويق، التمويل، التكاليف، والتدقيق، دون تكرار لجميع هذه البيانات وتشغيلها مرة أخرى.

7- أن يساعد في دعم النظم الفرعية الخاصة بالموازنات التخطيطية أو الأساليب الإحصائية.

8- أن يوفر قنوات الاتصال لتدفق المعلومات إلى داخل وخارج المنظمة.

9- أن يستجيب النظام لطلب المعلومات بصفة مستمرة.

ويجب أن يحوي أي نظام محاسبي على الأمور التالية (Marin,2015):

أولاً: المصطلحات الأساسية: وهي الحدث؛ خارجي كان أم داخلي، وعملية تسجيل الحدث بين طرفين، والحسابات الحقيقية والمؤقتة، ودفاتر الأستاذ، ودفاتر اليومية، والترحيل، وميزان المراجعة، وقيود التسوية، والقوائم المالية.

ثانياً: المدين والدائن(Debits & Credits): وهي جميع الحسابات ضمن نظم المعلومات المحاسبية التي تبين مفهوم المدين والدائن لجميع الحسابات، التي تنشأ بنظم المعلومات المحاسبية.

ثالثاً: المعادلة الأساسية: كما في نظام القيد المزدوج تتضمن المعادلة الأساسية على طرف مدين وآخر دائن، ويجب أن يكون كل منها مساوٍ للآخر من حيث الكم؛ لتعكس صحة نظام المعلومات المحاسبي.

عناصر الأساسية لنظام المعلومات المحاسبية:

إن نظام المعلومات المحاسبية كأي نظام، يتكون من مجموعة من العناصر التي تتفاعل مع بعضها؛ لتحقيق الهدف الذي يصمم من أجله, وقد ورد في (الرمحي والذيبة,2011؛ Knezevic& Aleksandra,2012) أن نظام المعلومات المحاسبية يتكون من ستة عناصر وهي:

1. الموارد البشرية التي تقم باستخدام النظام، وتؤدي وظائف مختلفة.

2. التعليمات والإجراءات اليدوية والأوتوماتيكية التي تستخدم في تجميع, ومعالجة, وحفظ المعلومات حول أنشطة المنظمة.
3. البيانات حول المنظمة، وأسلوب عملها.
4. البرامج المستخدمة في معالجة بيانات المنظمة.
5. بنية تكنولوجيا المعلومات الأساسية، والتي تشمل: أجهزة الكمبيوتر, وشبكة الاتصالات التي تجمع البيانات والمعلومات، وتحفظها، وتعالجها.
6. المحافظ على أمن البيانات من خلال إيجاد آليات تؤمن صحة تدفق داخلي بشكل سليم وآمن.

أهداف نظم المعلومات المحاسبية:

تساعد نظم المعلومات المحاسبية على المشاركة في المعرفة، حيث إنها تسمح بمشاركة العديد من الموظفين لتبادل المعلومات والبيانات في المستويات مختلفة في المؤسسة الواحدة، وقد ورد في دراسة (العلي، 2016) أهداف نظم المعلومات المحاسبية وهي كما يلي:

1. إعداد التقارير التي توضح مدى تنفيذ أهداف المنظمة، وذلك من خلال إعداد التقارير المالية والإحصائية، والتشغيل اليومية أو الأسبوعية.
2. المحافظة على توفير تقارير دقيقة، من حيث: الإعداد والنتائج، وفي الوقت المناسب لمساعدة الإدارة على اتخاذ القرارات الملائمة.
3. الاهتمام بتحقيق شروط الرقابة الداخلية بهدف حماية أصول المنظمة، ورفع كفاءتها.
4. تناسب تكلفة النظام وتكلفة إنتاج بياناته مع الأهداف المطلوبة منه.

البنية التحتية لنظام المعلومات المحاسبية المحوسبة:

تمثل البنية التحتية لنظام المعلومات المحاسبية المحوسبة الأجهزة والمعدات والوحدات المكونة للحاسب. وهي القاعدة الصلبة التي تعتمد عليها البرمجيات الخاصة بنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة . حيث وتتكون البنية التحتية من العناصر التالية: (Laudon, Kenneth C., Laudon,2012):

1- الحواسيب: والحاسوب هو " مجموعة تكون من الأجهزة أو الوحدات المستقلة التي تؤدي كل منها وظيفة محددة، وتعمل فيما بينها بأسلوب متناسق ومنظم من خلال البرمجيات.

2- برمجيات الحاسوب: وهي جميع البرامج اللازمة لتشغيل الحاسب، وتنظيم عمل وحداته، وكذلك تنسيق العلاقة بين هذه الوحدات .

ويمكن تقسيم البرمجيات إلى نوعين هما:

- برمجيات النظم: وتشمل نظم التشغيل، لغات البرمجة، معالجات اللغة.

- البرمجيات التطبيقية: وتشمل النظم التطبيقية مثل الأنظمة المحاسبية، والبنكية، والرواتب... الخ .

3- قواعد البيانات: وهي عملية تجميع وتنظيم البيانات، لخدمة العديد من التطبيقات في آن واحد، من خلال تخزين البيانات وإداراتها، ومن ثم إظهارها على موقع واحد (جمعة والعربيد، 2013).

4- شبكات الاتصال: وتعرف بكونها أي ترتيب، يتيح للمرسل أن ينقل رسالته للمستقبل من خلال قناة أو وسيط. أما قناة الاتصال فهي الطريق الذي يحمل أو ينقل البيانات من خلال حاسب لآخر (Laudon, et al 2012).

5- **الإجراءات:** وهي مجموعة من التعليمات للأفراد الذين يتعاملون مع نظام المعلومات، وهي عملية تتضمن وصف وترتيب مجموعة الخطوات والتعليمات المحددة لإنجاز العلميات الحاسوبية كافة (جمعة والعربيد، 2013).

6- **الأفراد:** يعتبر الأفراد هم المكون الذي يسيطر على المكونات الأخرى ويشغلها ولا تستطيع المنظمة التي تستخدم نظم المعلومات أن تعمل بدون الحاجة إليهم، لتشغيل وإدارة هذه النظم، ويمكن تقسيمهم كما يلي: مدير إدارة النظم والمعلومات، محلل النظم، مصمم النظم، المبرمج، مدير إدارة قواعد البيانات، المستخدم النهائي، ومدخل البيانات (Laudon, 2012).

خصائص نظم المعلومات المحاسبية

تمتاز أنظمة المعلومات المحاسبية بمجموعة من الخصائص، التي تحسن من كفاءة أدائها، وهي كما أوردها (جل،2013):

1. **الوضوح:** أن تتضمن أنظمة المعلومات المحاسبية مجموعة من التعليمات التوضيحية التي تكفي لتوضيح هذه الأنظمة بالنسبة لمستخدميها.
2. **السهولة:** سهولة تطبيق أنظمة المعلومات المحاسبية؛ لضمان إمكانية تطبيق العمليات، وتنفيذها بطريقة سهلة، دون أي صعوبة.
3. **الدقة:** تطبيق عمليات أنظمة المعلومات المحاسبية وتنفيذها بدقة عالية وبشكل سليم، وعدم حدوث أخطاء أثناء عملية تنفيذ العمليات.
4. **السرعة:** تستطيع أنظمة المعلومات المحاسبية أن تقدم المعلومات بسرعة عالية، وفي الوقت الذي يتناسب مع طبيعة القرار.
5. **المرونة :** أن تستجيب أنظمة المعلومات المحاسبية لأي تغيير يطرأ على هذه الأنظمة، وإمكانية تعديل إجراءاتها بما يتناسب ومستجدات العمل.

6. **الملاءمة:** أن تتلاءم التكلفة الاقتصادية للأنظمة مع التكلفة المتوقعة لها، فضلاً عن ملاءمة المعلومات التي يمكن أن تحصل عليها الأنظمة مع الهدف المسبقة.

وظائف نظم المعلومات المحاسبية:

تغيرت وظائف نظم المعلومات المحاسبية بتغير الأشكال القانونية التي طرأت على المنشآت من خلال المراحل المتعددة؛ سواء كانت: منشآت فردية، أو شركات مساهمة، أو شركات متعددة الجنسيات, حتى يمكن القول بأن هناك وظائف جديدة أصبحت ملقاة على عاتق نظم المعلومات المحاسبية، ويمكن إيضاحها كما يلي (gimzauskiene & kloviene, 2014):

1. **وحدة تجميع البيانات:** تهتم هذه الوحدة بجمع البيانات من البيئة المحيطة بالمنظمة من خلال التغذية العكسية، وذلك بهدف تزويد إدارة المنظمة بالمعلومات والبيانات اللازمة والمناسب لأهدافها.
2. **وحدة تشغيل البيانات:** ومن خلال هذه الوحدة يتم تشغيل البيانات بشكل أولي، وتحديد مدى حاجة المنظمة لها.
3. **وحدة تخزين واسترجاع البيانات:** في هذه الوحدة يتم تخزين البيانات التي لم تستخدم بعد، بهدف المحافظة على هذه البيانات لاسترجاعها في الوقت المناسب، حيث يتم في هذه الوحدة تطبيق بعض المعالجة على البيانات، وفحصها قبل أن يتم إرسالها إلى متخذي القرارات في المنظمة.
4. **وحدة توصيل المعلومات:** تعتبر وحدة توصيل المعلومات وسيلة إجراء اتصالات بين وحدات النظام المحاسبي ككل، حيث يتم من خلال هذه الوحدة نقل البيانات، وتوصيلها من وحدة إلى أخرى، وذلك من خلال قنوات لتصل إلى متخذي القرارات.

5. **وحدة القرارات الإدارية:** وهي الوحدة التي تعني باتخاذ القرار المناسب التي تم الحصول عليها بعد المفاصلة بين البدائل المتاحة، ودراسة النتائج المحتملة كل منها، وتحديد أي منها أكثر مناسبة مع أهداف المنظمة.

الشروط الواجب توافرها في أنظمة المعلومات المحاسبية:

هناك مجموعة من الشروط في أنظمة المعلومات المحاسبية يجب توافرها، وقد أوردها (رملي،2013) من خلال النقاط التالية:

1. أن ترتبط أنظمة المعلومات المحاسبية بالهيكل التنظيمي للمنظمة, وذلك لتوفير معلومات سلمية تساعد في تحقيق الأهداف المنشودة.
2. أن تعتبر أنظمة المعلومات المحاسبية إحدى أهم مصادر تزويد المعلومات للإدارة العليا؛ مما يساعد على تنفيذ الخطط الاستراتيجية.
3. أن تتمتع بتحقيق التوازن بين الدقة والتفصيل؛ مما يساعد على إعداد التقارير المحاسبية.
4. أن تساعد متخذي القرارات من خلال توفير المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب.
5. أن تحقق التكامل في المعلومات لتحقيق أهداف المنظمة.
6. أن يستخدم المعلومات المحاسبية الناتجة عن أنظمة المعلومات الفرعية لخدمة الإدارات المختلفة داخل المنظمة.
7. أن تدعم الأنظمة المعلومات المحاسبية الأنظمة الفرعية فيما يتعلق بإعداد الموازنات التخطيطية، أو الأساليب الإحصائية المستخدمة لمقارنة أداء المنظمة مع أهدافها.
8. أن توفر أنظمة المعلومات المحاسبية قنوات اتصال تضمن تدفق المعلومات داخل وخارج المنظمة.

9. الاستجابة للطلب على المعلومات بشكل دائم، وذلك عن طريق توليد المعلومات في الأوقات المناسبة، وعند الحاجة إليها.

خصائص أنظمة المعلومات المحاسبية الكفؤة:

إن هناك مجموعة من الخصائص التي يجب أن تتوفر في نظام المعلومات المحاسبي، وهي (أحمد، 2013):

1. وجود مستوى عالٍ من الدقة والسرعة عند معالجة البيانات المالية قبل تحولها لمعلومات محاسبية.
2. توفير المعلومات المحاسبية في التوقيت السليم.
3. توفير المعلومات اللازمة للتخطيط قصير الأجل والتخطيط طويل الأجل.
4. السرعة والدقة في استرجاع المعلومات المحاسبية سواء كانت الكمية أو الوصفية.
5. المرونة والسرعة والتكيف مع البيئة؛ إذ يحب أن يتصف النظام بالتحديث والتطوير بما يتلاءم مع أي تغير يطرأ على بيئة المنظمة.

كيف يمكن أن تضيف أنظمة المعلومات المحاسبية قيمة للمنشأة:

يمكن لنظام المعلومات المحاسبي المصمم بطريقة جيدة أن يضيف قيمة للمنشأة من خلال الأمور الآتية (الرمحي والذيبة,2011):

1. تحسين الإنتاجية وتقليل التكلفة.
2. زيادة الكفاءة والفعالية من خلال تقديم معلومات وبيانات دقيقة.
3. المشاركة في المعرفة، وذلك من خلال مشاركة عدد كبير من الموظفين للمعلومات والبيانات في مكاتب عدة في مؤسسة واحدة.
4. تحسين وتطوير أداء وفعالية عمليات سلسلة العرض.

5. تحسين نظام التدقيق الداخلي حيث تتم حماية النظام والمنظمة من مشاكل عدة.

6. تحسين القدرة على اتخاذ القرارات.

مواصفات النظام المحاسبي المحوسب

للنظام المعلومات المحاسبي العديد من المواصفات وهي كما ذكرها (قاسم، 2008):

1. يدون الأحداث الاقتصادية أولاً بأول وينتج محاسبية جديدة، تعكس الواقع الاقتصادي للمشروع فور إصدارها، وينتج أيضاً المعلومات الفورية.

2. بالإضافة إلى المعلومات التقليدية، فإن نظام المعلومات المحاسبي الآلي ينتج ومعلومات متعلقة بالمستقبل وليس بالماضي فقط، ومعلومات موجهة نحو إجراءات محددة.

3. إمكانية الدمج Integration بين نظام المعلومات المحاسبية وبقية أجزاء نظام المعلومات الإداري، كما أنه لا يمكن الاعتماد على نظام المعلومات المحاسبي وحده، ولأن جزءاً كبيراً من البيانات المحاسبية ينتج ضمن باقي أنظمة المعلومات الموجهة في مضمون الشركة.

4. إمكانية تصنيف المعلومة المخزنة داخل النظام المحاسبي، حسب العديد من وجهات النظر المختلفة من أجل أن تكون صالحة في عملية اتخاذ القرار.

5. سهولة البرامج المستخدمة، إذ لا تكون حصراً على المبرمجين والمختصين بعلم الحاسوب والذين في الغالب تكون معرفتهم المحاسبية قليلة، بل يتمكن من استخدامها كل من الأقسام المالية والمراجعين والأقسام الحسابات وبقية الإدارات.

6. يضمن الحاسوب تخزيناً وتسجيلاً صحيحاً للبيانات المحاسبية، بما يتفق مع المبادئ والقواعد المحاسبية، ويحد من حالات الغش والتلاعب والخطأ المقصود وغير المقصود.

7. تعدد البرامج مما يتيح فرصة الاختيار والمفاضلة بينها حسب الحاجة.

الدراسات السابقة

قام الباحث بمسح للدراسات السابقة التي تتعلق بموضوع هذه الدراسة، حيث استفاد من بعض الدراسات التي تتعلق مباشرة بموضوع الدراسة ومن هذه الدراسات ما يأتي:

الدراسات باللغة العربية:

1- دراسة النعامي وسمور (2015)، بعنوان: "دور تقنية المعلومات المحاسبية في تطوير نظم الرقابة الداخلية دراسة تطبيقية على الجامعات الفلسطينية العاملة في قطاع غزة".

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور تقنية المعلومات المحاسبية في تطوير نظم الرقابة الداخلية في الجامعات الفلسطينية العاملة في قطاع غزة، وقد اعتمدت الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي، كما استخدمت الاستبانة لجمع البيانات الأولية للدراسة، وتكونت عينة الدراسة من (60) موظفاً من العاملين في الدوائر المالية ودوائر الرقابة والتدقيق في الجامعات الفلسطينية العاملة في قطاع غزة. وقد توصلت الدراسة الى العديد من النتائج من أهمها: أن هناك دور لتقنية المعلومات المحاسبية عند مستوى الدلالة (0.05) في تحسين نظم الرقابة الداخلية للجامعات الفلسطينية التي تعمل في قطاع غزة، كما توصلت إلى أن تقنية المعلومات المحاسبية تلعب دوراً كبيراً في حماية الأصول والحد من أخطاء التقارير المالية واتباع اللوائح والسياسات التنظيمية، بالإضافة إلى أن هناك دور لتقنية المعلومات المحاسبية في تحسين الإجراءات الرقابية على الأنشطة التشغيلية.

2- دراسة شبيل والمومني (2013)، بعنوان: "أثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على مهام مدققي ديوان المحاسبة الأردني في تعزيز المساءلة والشفافية (دراسة ميدانية)".

تهدف هذه الدراسة لمعرفة أثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في مؤسسات الدولة على مهام مدققي ديوان المحاسبة في دعم المساءلة والشفافية . وللوصول إلى أهداف الدراسة صمم الباحث استبانة ووزعت بشكل عشوائي على عينة مكونة من (208) من مدققي ديوان المحاسبة, وقد اعتمد منها(162) استبانة لغايات التحليل, واستخدمت الأساليب الإحصائية الوصفية واختبار(T-Test) لتحليل البيانات واختبار الفرضيات.

وخلصت الدراسة إلى أن هناك أثر لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في مؤسسات الدولة على واجبات ديوان المحاسبة، وفي دعم المساءلة والشفافية فيها. واوصت الدراسة بعديد من التوصيات كان من أهما ضرورة تعزيز استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المستخدمة في مؤسسات الدولة، وتعزيز مهام ديوان المحاسبة لدوره الكبير في المساءلة والشفافية، والاهتمام بتعزيز مكاتب المراقبات الميدانية ببعض حملة الشهادات المهنية.

3- دراسة (إدريس و الغالبي، 2013) بعنوان "اختبار أثر المرونة الاستراتيجية كوسيط لعلاقة عدم التأكد البيئي باتخاذ القرارات الاستراتيجية : دراسة اختبارية في شركات تصنيع الأدوية البشرية الأردنية".

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن أثر المرونة الإستراتيجية كوسيط لعلاقة عدم التأكد البيئي باتخاذ القرارات الإستراتيجية في شركات تصنيع الأدوية الأردنية، من خلال التعرف على

مستوى متغيرات الدراسة وتحديد علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة (المرونة الإستراتيجية وعدم التأكد البيئي واتخاذ القرارات الإستراتيجية. (وتحديد أثر عدم التأكد البيئي بمتغيراته (الحركية، وعدم التجانس، والعدائية) على اتخاذ القرارات وبناء أنموذج يوضح طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة فضلاً عن توضيح طبيعة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع في ضوء وجود متغير المعدل على العلاقة. حيث اعتمد الباحث على المنهج الوصفي والتحليلي، وذلك باستخدام الأسلوب التطبيقي، وتكونت عينة الدراسة من المديرين العاملين في شركات صناعة الأدوية الأردنية البشرية، من شاغلي المواقع الوظيفية الآتية: (مدير عام، نائب "مساعد" مدير عام، ومديري الإدارات) والبالغ عددهم (180).توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية لعدم التأكد البيئي بمتغيراته على المرونة الإستراتيجية عند مستوى ($0.05\geq\alpha$) ووجود أثر ذي دلالة إحصائية للمرونة الإستراتيجية بمتغيراتها على اتخاذ القرارات الإستراتيجية عند مستوى ($0.05\geq\alpha$) وأظهرت النتائج كذلك وجود أثر لمتغيرات عدم التأكد البيئي على اتخاذ القرارات الإستراتيجية بوجود المرونة الإستراتيجية .

4- دراسة (الجويفل، 2011) بعنوان: "دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تحقيق فاعلية الرقابة الداخلية في المصارف الإسلامية الأردنية":

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تحقيق فاعلية الرقابة الداخلية في المصارف الإسلامية الأردنية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي؛ حيث تم تصميم الاستبانة، وتوزيعها على أفراد عينة الدراسة. وتكون مجتمع الدراسة من المصارف الإسلامية الأردنية، وهما مصرفان، بينما تمثلت عينة الدراسة من المديرين في الإدارة العليا والمحاسبين والمدققين الداخليين. ولغرض تحليل أداة الدراسة، استخدم الباحث

الإحصاء الوصفي، كما استخدم اختبار الانحدار واختبار الانحدار التدريجي، واختبار تحليل التباين لاختبار فرضيات الدراسة. وأظهرت نتائج الدراسة أن لنظم المعلومات المحاسبية دوراً في تحقيق رقابة داخلية فاعلة في المصارف الإسلامية الأردنية.

5-دراسة (الزعبي، 2009) بعنوان " أثر عدم التأكد البيئي على فاعلية تخطيط نظم المعلومات الاستراتيجية في الجامعات الأردنية"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر عدم التأكد البيئي بأبعاده (الحركية، وعدم التجانس، والعدائية)على فاعلية تخطيط نظم المعلومات الاستراتيجية بأبعاده (التلاؤم، والتعاون، والتحسن في القدرات) في ضوء تخطيط نظم المعلومات الاستراتيجية بأبعاده (الوعي الاستراتيجي، وتحليل الموقف، وصياغة الاستراتيجية ، وتطبيق الاستراتيجية) في الجامعات الأردنية، تكون مجتمع الدراسة من قطاع التعليم العالي الأردني، والذي يتكون من ثلاث وعشرين جامعة، منها عشر جامعات حكومية، وثلاث عشرة جامعة خاصة. وشملت وحدة التحليل أعضاء مجلس العمداء، إضافة إلى مديري مراكز تكنولوجيا المعلومات من كل جامعة. وقد كانت الاستبانة هي الأداة الرئيسة لجمع البيانات الأساسية للدراسة. فقد تم توزيع (230) استبانة على المبحوثين، الذين كانوا ضمن مناصب رئيس جامعة، أو نائب لرئيس الجامعة، أو عميد كلية، أو مدير مركز تكنولوجيا المعلومات. وتم تحليل (161) استبانة مستردة بالاستعانة بالحزمة الإحصائية (SPSS) و(AMOS) باستخدام المتوسطات الحسابية، والإنحرافات المعيارية، والإنحدار الخطي البسيط والمتعدد، وتحليل التباين، وتحليل المسار، وبينت نتائج الدارسة أن الجامعات الأردنية تواجة مستويات مرتفعة من عدم التأكد البيئي، وأنها تمارس عملية التخطيط لنظم المعلومات الإستراتيجية . وهي

تلجأ إليه للتخفيف من المخاطر التي تواجهها عند مستويات مرتفعة من عدم التأكد البيئي وبما يضمن فاعلية عملية التخطيط تلك.

6- دراسة (التميمي و الخشالي، 2007) بعنوان " أثر عدم التأكد البيئي في تحديد الأهداف الإستراتيجية : دراسة ميدانية في شركات الصناعية الدوائية الأردنية ".

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير عدم التأكد البيئي (التعقيد والتغير) في تعين الأهداف الاستراتيجية (التسويقية، والموارد البشرية، والموارد المالية، والموارد المادية، والربحية، والإنتاجية، والمسؤولية الاجتماعية) لشركات الصناعات الدوائية الأردنية. حيث طبقت الدراسة على عينة تكونت من (74) مديراً من مستويات إدارية مختلفة، ممن يعملون في هذه الشركات. ولتحقق من صحة الدراسة، تم استخدام أسلوب الانحدار المتعدد. وقد توصلت الدراسة إلى أن شركات الصناعات الدوائية الأردنية تعمل في بيئة يمكن وصفها بأنها تمتاز بدرجة متوسطة من عدم التأكد البيئي، ودرجة اهتمام جيدة من قبل إدارة تلك الشركات مما يسمح لها بتحديد أهدافها الاستراتيجية بشكل جيد، وعدم وجود تأثير معنوي للتعقيد البيئي في تحديد جميع أنواع الأهداف الاستراتيجية في هذه الشركات، باستثناء أهداف المسؤولية الاجتماعية، كما أظهرت النتائج وجود تأثير معنوي للتغير البيئي في تحديد جميع أنواع الأهداف الاستراتيجية لشركات الصناعات الدوائية الأردنية، ويستثنى من ذلك أهداف الموارد المادية والربحية والإنتاجية.

الدراسات باللغة الأنجليزية:

1- دراسة **(Huang et al.,2014)** **بعنوان** " **Reexamining supply chain integration and the supplier's performance relationships under uncertainty** " " **العلاقة بين تكامل سلسلة التوريد وأداء الموردين في ظل عدم التأكد** "

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر المعدل لعدم التأكد المتعلق بالتكنولوجيا والطلب في العلاقة بين تكامل سلسلة التوريد وأداء الموردين .وتكونت عينة الدراسة من (164) موردا في تايوان، وأظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية بين تكامل سلسلة التوريد وأداء الموردين، كما أظهرت الدراسة أن عدم التأكد التكنولوجي يعدل العلاقة بشكل إيجابي بين تكامل سلسلة التوريد وأداء الموردين، بينما كان عدم التأكد المتعلق بالطلب يعدل العلاقة بشكل سلبي بين تكامل سلسلة التوريد وأداء الموردين.

2- دراسة **(Wong, et.al,2011)** **بعنوان**" **The contingency effects of environmental uncertainty on the relationship between supply chain integration and operational performance** " "**الأثر الموقفي لعدم التأكد البيئي في العلاقة بين تكامل سلسلة التوريد والأداء التشغيلي ".**

وقد هدفت الدراسة إلى بحث الأثر المباشر لتكامل سلسلة التوريد في الأداء التشغيلي، والدور المعدل لعدم التأكد البيئي في الأثر، وتكونت عينة الدراسة من (151) شركة تايلندية عاملة في القطاع الصناعي . وأظهرت نتائج الدراسة وجود أثر للتكامل الداخلي والتكامل مع المستهلك والتكامل مع المورد في الأداء التشغيلي الجودة، والتكلفة، والمرونة، والتسليم .كما

أظهرت وجود دور معدل لعدم التأكد البيئي في أثر التكامل الداخلي وفي التكلفة والجودة، وأثر التكامل مع المستهلك في المرونة، وأثر التكامل مع الموردين في التسليم والمرونة.

3- دراسة (Sajady et al., 2008)، بعنوان: (Evaluation of the Effectiveness of Accounting Information Systems)

تقييم فاعلية نظم المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المديرين الماليين.

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم فاعلية نظم المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المديرين الماليين. وتمثلت عينة الدراسة في (347) شركة صناعية من أصل (1383) شركة مسجلة في سوق الأوراق المالية في مدينة طهران.

وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق نظم المعلومات المحاسبية في الشركات – عينة الدراسة – يعتبر جيداً، وله دور في تحسين عملية اتخاذ القرارات من قبل مديري المالية، كما له دور في تحسين الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية.

وأوصت الدراسة إلى تفعيل دور نظم المعلومات المحاسبية في الشركات، وضرورة الاهتمام بدعم وتوفير نظم المعلومات المحاسبية على الحاسوب من حيث زيادة الاهتمام بمشاركة المحاسبين في مراحل تطوير نظم المعلومات المحاسبية.

4- دراسة (Lederer and Newkirk,2007) بعنوان The Effectiveness Of Strategic Information Systems Planning For Technical Resources, Personnel Resources, And Data Security In Environments Of Heterogeneity And Hostility

فاعلية تخطيط نظم المعلومات الاستراتيجية للموارد التقنية، والموارد البشرية، وسرية المعلومات في البيئة غير المتجانسة.

سعت الدراسة إلى اختبار علاقات بين عدم التأكد البيئي وفاعلية تخطيط نظم المعلومات الاستراتيجية. فقد ارتكزت الدراسة على عدم التأكد البيئي كمتغير مستقل وتخطيط نظم المعلومات الاستراتيجية كمتغير وسيط وفاعليته كمتغير تابع. واستخدمت الدراسة لاختبار الفرضيات منهجية ميدانية تطبيقية، وكانت أداتها الاستبانه وتكون مجتمع الدراسة من الشركات الأمريكية وتكونت عينة الدراسة من المديرين التنفيذيين لنظم المعلومات. وأظهرت الدراسة وجود اتجاه قوي لدور عدم التجانس في البيئة في تخطيط أكبر لنظم المعلومات الاستراتيجية من حيث الموارد البشرية، وسرية المعلومات، ووجود اتجاه قوي لدور الندرة في تخطيط أكبر لنظم المعلومات الإستراتيجية من حيث الموارد التقنية، وسرية المعلومات، ووجود اتجاه قوي لدور المنافسة في تخطيط أكبر لنظم المعلومات الإستراتيجية من حيث الموارد البشرية، الموارد التقنية، وسرية المعلومات، وكذلك أن التخطيط الأكبر لنظم المعلومات الاستراتيجية أدى إلى فاعلية أكثر في تخطيط نظم المعلومات الاستراتيجية. اختلفت هذه الدراسة عن دراسة الباحث عن طريق توجه الفرضيات وأبعاد قياس المتغيرات.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

3-1 منهجية الدراسة:

3-2 مجتمع الدراسة وعينتها:

3-3 وحدة التحليل:

3-4 مصادر جمع البيانات:

3-5 صدق وثبات أداة الدراسة:

3-6 ثبات الأداة:

3-7 التوزيع الطبيعي:

3-8 مصفوفة معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة:

3-9 الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل:

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

يشتمل هذا الفصل على نوع الدراسة، وأهم الإجراءات التي اتبعها الباحث في تنفيذ هذه الدراسة، والتي تمثلت في اختيار مجتمع الدراسة، والطرق التي استخدمت في جمع البيانات التي احتاجت إليها الدراسة، وأهم الأساليب الإحصائية التي تم من خلالها تحليل البيانات التي تجمعت لدى الباحث، وكيفية الوصول إلى نتائج الدراسة، وفيما يلي توضيح لما تقدم:

3-1 منهجية الدراسة:

تعدّ هذه الدراسة من الدراسات الإيضاحية السببية؛ حيث استخدم فيها الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي اعتمد فيه على دراسة الظاهرة كما هي في الواقع، ووصفها وصفاً دقيقاً، ومن ثم تحليل العلاقات الارتباطية، والسببية التي تتواجد بين المتغير المستقل والتابع والمتغير المعدل، وذلك من أجل الوصول إلى نتائج تساعد في تحسين الواقع وتطويره.

3-2 مجتمع الدراسة وعينتها:

يتشكل مجتمع الدراسة من جميع المحاسبين في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق الكويت، والذي تكون من (38) شركة وفقا لسوق الأوراق المالية الكويتية، والملحق رقم (3) يوضح أسماء الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.

وقام الباحث بإجراء عدة زيارات إلى الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، والذي تكون من (38)، حيث لم تتعاون (9) شركات مع الباحث

في إجراء الدراسة؛ مما دفع الباحث إلى استثناء موظفي هذه الشركات من عينة الدراسة. وقام الباحث باستخدام الطريقة العشوائية في اختيار عينة الدراسة؛ حيث تم توزيع استبانة الدراسة على (203) استبانة على كل من المدراء الماليين، ومدراء التدقيق، ومدراء نظم المعلومات، ورؤساء قسم الحسابات والمحاسبين في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق الكويت بواقع (7) استبانات على كل شركة، ولعدم قدرة الباحث على استرداد جميع الاستبانات، وعدم صلاحية بعضها للتحليل، فقد بلغ عدد أفراد عينة الدراسة (163) فرداً، يوضح الجدول رقم (4) إعداد الاستبانات الموزعة ونسبتها:

الجدول رقم (4) إعداد الاستبانات الموزعة

عدد الشركات				عدد الاستبانات				
إجمالي الشركات الصناعية	الشركات التي لم تتعاون	الشركات عينة الدراسة	النسبة المئوية	موزعة	مستردة	غير صالحة	عدد الاستبانات الصالحة للتحليل	نسبة الاسترداد
38	9	29	%76.6	203	175	12	163	%86.2

الجدول رقم (5)

توزيع أفراد العينة تبعاً للمتغيرات الشخصية.

المتغير	**المستوى**	**التكرار**	**النسبة المئوية**
المؤهل العلمي	دبلوم كلية فأقل	32	19.7
	بكالوريوس	122	74.8
	دراسات عليا	9	5.5
	المجموع	163	Đ100.0
المسمى الوظيفي	مدير مالي	2	1.2
	مدير التدقيق	4	2.4
	مدير نظم المعلومات	6	3.7
	رئيس قسم الحسابات	28	17.2
	محاسب	123	75.5
	المجموع	163	Đ100.0
الخبرة	5 سنوات فأقل	44	27.0
	6- 10 سنوات	59	36.2
	أكثر من 10 سنوات	60	36.8
	المجموع	163	Đ100.0

يبين الجدول رقم (5) ما يأتي:

1. بلغت أعلى نسبة مئوية لتوزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير المؤهل العلمي (74.8%) للمؤهل العلمي (بكالوريوس)، بينما بلغت أدنى نسبة مئوية (5.5%) للمؤهل العلمي (دراسات عليا)، ويدل ذلك على أن أفراد عينة الدراسة مؤهلين تأهيل كافي يمكنهم من الإجابة على اسئلة أداة الدراسة بطريقة سلمية.
2. بلغت أعلى نسبة مئوية لتوزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي (75.5%) للمسمى الوظيفي (محاسب)، بينما بلغت أدنى نسبة مئوية (1.2%) للمسمى الوظيفي (مدير مالي)، ويعود السبب في ذلك إلى حاجة أقسام المحاسبة والمالية لأكثر من محاسب واحد مقابل باقي المسميات الوظيفية.

3. بلغت أعلى نسبة مئوية لتوزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير الخبرة (36.8%) لفترة الخبرة (أكثر من 10 سنوات)، بينما بلغت أدنى نسبة مئوية (27.0%) لفترة الخبرة (5 سنوات فأقل)، وتدل هذه النتيجة إلى أن أفراد عينة الدراسة لديهم خبرة كافية تمكنهم من الإجابة عن أسئلة الدراسة.

وحدة التحليل:

تمثلت وحدة التحليل في هذه الدراسة من موظفي الشركات الصناعية المساهمة العامة الكويتية والذين يعملون تحت المسميات الوظيفية (مدير مالي، مدير التدقيق، مدير نظم المعلومات، رئيس قسم الحسابات، محاسب).

3-3 مصادر جمع البيانات:

اعتمد الباحث على مصدران رئيسان لجمع المعلومات والبيانات اللازمة للدراسة؛ والتي تمثلت في:

أولاً: المصادر الثانوية: وتمثلت هذه المصادر في مجموعة من الكتب والدوريات ذات العلاقة بموضوع البحث رسائل الماجستير والدكتوراه، إضافة إلى المعلومات المتوفرة حول الموضوع، والموجودة على المواقع المعتمدة على الإنترنت.

ثانياً: المصادر الأولية: ولأغراض الحصول على البيانات اللازمة للوصول إلى النتائج المطلوبة من الدراسة، فقد تم تطوير استبانه ذات علاقة بموضوع الدراسة، حيث تكونت هذه الاستبانة من أربعة أجزاء (ملحق رقم 2). ولفحص مدى موافقة الأفراد المبحوثين على فقرات الاستبانة المختلفة، فقد تم اعتماد مقياس ليكرت الخماسي حيث أُعطي لكل فقرة من الفقرات الواردة في الاستبانة خمس درجات من الموافقة من (1-5) على التوالي, حيث يعني الرقم (5) أوافق بدرجة

عالية جداً، والرقم (4) أوافق بدرجة عالية، والرقم (3) أوافق بدرجة متوسطة، والرقم (2) أوافق بدرجة منخفضة، والرقم (1) أوافق بدرجة منخفضة جداً. أما بالنسبة للحدود التي اعتمدت في هذه الدراسة للحكم على المتوسط الحسابي لإجابة الأفراد المبحوثين على الفقرات المتعلقة بمتغيرات الدراسة فقد عين الباحث مستويات ثلاثة هي (مرتفع، متوسط، منخفض) وبناءً على المعادلة التالية(الشريفين والكيلاني، 2007):

طول الفترة= (الحد الأعلى للبديل- الحد الأدنى للبديل) / عدد المستويات

(5-1)/3 = 4/3 =1.33 وبذلك تكون مستويات الموافقة كمايلي:

أ – المتوسط الحسابي الذي تتراوح قيمته بين 1-2.33 يعكس درجة موافقة منخفضة.

ب- المتوسط الحسابي الذي تتراوح قيمته بين 2.34-3.66 يعكس درجة موافقة متوسطة.

ج- المتوسط الحسابي الذي تتراوح قيمته بين 3.67-5 يعكس درجة موافقة مرتفعة.

3-4 الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل:

لغرض تحليل البيانات التي تم جمعها في هذه الدراسة، وذلك من أجل الإجابة على أسئلة الدارسة، واختبار فرضياتها، حيث تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية التي تشتمل عليها الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS)، والتي تتمثل في ما يلي:

1- التكرارات، والنسب المئوية؛ وذلك من أجل وصف خصائص الأفراد المبحوثين.

2- المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية؛ للتعرف على درجة موافقة الأفراد المبحوثين على متغيرات الدراسة، وأبعادها المختلفة.

3- اختبار معامل تضخم التباين Variance Inflation Factor (VIF) ، واختبار التباين المسموح (Tolerance) للتحقق من عدم وجود ارتباط عال بين أبعاد المتغير المستقل.

4- معامل الارتباط، ومعامل الانحدار المتعدد والمتدرج؛ لاختبار مدى صحة الفرضيات المتعلقة بأثر المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابع في ظل المتغير المعدل.

5- اختبار (Kolmogorov–Smirnov Test)؛ لفحص التوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة.

معامل كرونباخ ألفا؛ للتحقق من مدى ثبات أداة الدراسة

3-5 صدق وثبات أداة الدراسة:

الصدق الظاهري:

يهدف إلى إثبات أن العبارات التي تتضمنها أداة الدراسة يمكن من خلالها جمع البيانات بدقة، فقد تم إخضاعها لاختبار الصدق الظاهري؛ حيث تم تحكيمها من مجموعة من الأشخاص ذوي الخبرة والاختصاص في موضوع الدراسة، والبالغ عددهم (8) محكمين، وذلك بهدف التعرف على مدى توفر الجوانب التالية في أداة الدراسة:

- دقة الصياغة اللغوية، والوضوح لفقرات الاستبانة.
- مدى مناسبة، وشمولية الاستبانة لجميع الأبعاد التي تقيس متغيرات الدراسة.
- مدى مناسبة الفقرات للبُعد الذي تنتمي إليه.

وقد عمل الباحث على تطوير أداة الدراسة بناءاً على ملاحظات المحكمين وآرائهم؛ سواء كان إضافة أو حذفاً، لتصبح ملاءمة أكثر لغاياتها، وبما يساعد على القياس الدقيق لمتغيرات الدراسة، وأبعادها المختلفة حتى ظهرت بشكلها النهائي.

صدق المحتوى:

ويقصد به مدى تغير فقرات كل مجال من مجالات الدراسة عند المجال الذي تنتمي إليه، وتم قياس صدق المحتوى عن طريق قياس العلاقة بين كل فقرة والمجال الذي تنتمي إليه من خلال معامل بيرسون للارتباط.

حساب معاملات الارتباط المصحح(Corrected Item – Correlation) لارتباط كل فقرة من فقرات الأداة بالبعد الذي تنتمي إليه، وبحيث يتوافر شرطان رئيسيان لتلك المعاملات؛ هما : أن لا يقل معامل الارتباط المصحح عن (0.30) وكانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5%، والجدول رقم (6) يبين قيم تلك المعاملات

الجدول رقم (6)

قيم معاملات الارتباط المصحح لارتباط كل فقرة من فقرات أبعاد مجال (عدم التأكد البيئي) والبعد الذي تنتمي له والمجال ككل، وفقرات مجالي(أداء الشركات ، نظام معلومات محاسبي محوسب)

المجال	البعد	الفقرة	البعد الذي تنتمي إليه الفقرة	المجال ككل
عدم التأكد البيئي	الحركية	1	0.66	0.37
		2	0.66	0.50
		3	0.61	0.74
		4	0.66	0.68
		5	0.39	0.50
	العدائية	1	0.66	0.74
		2	0.51	0.70
		3	0.41	0.67
		4	0.67	0.77
		5	0.85	0.73
	عدم التجانس	1	0.80	0.75
		2	0.86	0.79
		3	0.79	0.73
		4	0.78	0.68
		5	0.77	0.67
أداء الشركات		1	0.84	
		2	0.82	
		3	0.80	
		4	0.81	
		5	0.77	
		6	0.54	
		7	0.56	
		8	0.75	
		9	0.63	
نظام المعلومات المحاسبي		1	0.37	
		2	0.64	
		3	0.74	
		4	0.80	
		5	0.84	
		6	0.66	

المجال	البعد	الفقرة	البعد الذي تنتمي إليه الفقرة	المجال ككل
		7	0.76	
		8	0.60	
		9	0.73	
		10	0.73	
		11	0.79	
		12	0.74	

***جميع هذه المعاملات دالة إحصائياً.**

يظهر من الجدول توافر الشرطان لمعاملات الارتباط المصحح.

ثبات الأداة:

يعرف ثبات الأداء بإمكانية الوصول إلى البيانات نفسها عند إعادة الدراسة باستخدام أداة الدراسة ذاتها على الأفراد ذاتهم ضمن الظروف نفسها ب(Sekaran,2003)، أما فيما يتعلق بثبات أداة القياس فقد تم استخراج معامل (كرونباخ ألفا) للاتساق الداخلي لجميع أبعاد الدراسة؛ الجدول رقم (7) يوضح ذلك.

الجدول رقم (7)

معامل الثبات (كرونباخ ألفا)

مجال	البعد	قيمة كرونباخ الفا
عدم التأكد البيئي	الحركية	0.88
	العدائية	0.82
	عدم التجانس	0.83
	عدم التأكد البيئي ككل	0.89
مجال أداء الشركات ككل		0.88
مجال نظام المعلومات المحاسبي ككل		0.75
الأداة ككل		0.84

يبين الجدول رقم (4) أن قيم معاملات الثبات (كرونباخ ألفا) لأبعاد ومجالات الدراسة تراوحت بين (0.75-0.89)، وجمعيها قيم مرتفعة، كما بلغت قيمة معامل الثبات للأداة ككل (0.92) وهي قيمة مقبولة بهدف التطبيق؛ إذ أظهرت أغلب الدراسات أن نسبة قبول معامل الثبات هي(0.70) (النجار، النجار والزعبي، 2013).

3-6 التوزيع الطبيعي:

بغرض التعرف على التوزيع الطبيعي لبيانات أفراد العينة، تم تطبيق الاختبار (Kolmogorov-Smirnov Z) على جميع أبعاد الدراسة ومجالاتها، والجدول رقم (8) يوضح ذلك:

وأن معيار قبول البيانات أنها تتبع التوزيع الطبيعي بأن تكون مستوى الدلالة أكبر من 5%.

الجدول رقم (8)

نتائج تطبيق الاختبار (Kolmogorov-Smirnov Z) على جميع مجالات الدراسة

مجال	البعد	Kolmogorov-Smirnov Z	الدلالة الإحصائية
عدم التأكد البيئي	الحركية	1.00	0.26
	العدائية	0.98	0.29
	عدم التجانس	1.19	0.06
	عدم التأكد البيئي ككل	0.81	0.52
مجال أداء الشركات ككل		1.14	0.07
مجال نظام المعلومات المحاسبي ككل		1.08	0.19

يظهر من جدول (8) أن قيم اختبار (Kolmogorov-Smirnov Z) لأبعاد الدراسة ومجالاتها تراوحت بين (0.81-1.19)، وهي قيماً مقبولة. وتؤكد أن التوزيع كان طبيعياً.

7-3 مصفوفة معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة:

يوضح الجدول رقم (9) معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة بطريقة (Pearson Correlation) بين متغيرات الدراسة.

الجدول رقم (9)

معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة بطريقة (Pearson Correlation)

			المتغير التابع أداء الشركات
المتغيرات المستقلة	الحركية	معامل الارتباط	0.41
		الدلالة الإحصائية	0.00
	العدائية	معامل الارتباط	0.24
		الدلالة الإحصائية	0.00
	عدم التجانس	معامل الارتباط	0.68
		الدلالة الإحصائية	0.00
	عدم التأكد البيئي ككل	معامل الارتباط	0.47
		الدلالة الإحصائية	0.00

الفصل الرابع

عرض النتائج

4-1 عرض النتائج المتعلقة بأبعاد مجال عدم التأكد البيئي:

4-2 عرض النتائج المتعلقة بمجال أداء الشركات:

4-3 عرض النتائج المتعلقة بمجال نظام المعلومات المحاسبي:

4-4 عرض النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة:

الفصل الرابع

عرض النتائج

تهدف الدراسة الحالية إلى قياس أثر عدم التأكد البيئي على أداء الشركات الصناعية المساهمة في ظل نظام معلومات محاسبي محوسب، حيث سيتم في هذا الفصل عرض وتحليل للبيانات التي تجمعت لدى الباحث من خلال الاستبانة التي تم توزيعها على الأفراد المبحوثين من أجل تحقيق الأهداف التي تسعى إليها هذه الدراسة، ويشتمل هذا الفصل على تحليل ومناقشة إجابات هؤلاء الأفراد على فقرات الاستبانة المتعلقة بكل بُعد من أبعاد المتغير المستقل، وإجاباتهم كذلك على الفقرات المتعلقة بالمتغير التابع في محاولة للتعرف على مستوى عدم التأكد في الشركات المبحوثة، والتعرف كذلك على مستوى أداء الشركات، ومستوى نظم المعلومات محاسبية المحوسبة فيها، وسيتم في هذا الفصل كذلك اختبار مدى صحة الفرضيات التي وردت في الدراسة لغايات التعرف على أثر عدم التأكد البيئي على أداء الشركات، والدور الذي يمكن أن يلعبه نظام معلومات محاسبي محوسب في تحسين هذا الأثر.

4-1 عرض النتائج المتعلقة بأبعاد مجال عدم التأكد البيئي:

تم استخراج المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة الدراسة عن فقرات أبعاد مجال عدم التأكد البيئي ، جدول (10) توضح ذلك.

جدول(10)

المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة عن أبعاد مجال " عدم التأكد البيئي "مرتبة تنازليا

الرتبة	الرقم	البعد	المتوسط الحسابي	درجة التقييم
1	3	عدم التجانس	4.13	مرتفعة
2	2	العدائية	3.77	مرتفعة
3	1	الحركية	3.76	مرتفعة
عدم التأكد البيئي ككل			3.89	مرتفعة

يبين الجدول رقم (10) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة عن أبعاد مجال عدم التأكد البيئي تراوحت بين (3.76–4.13) بدرجة تقييم مرتفعة لكافة الأبعاد، جاء في المرتبة الأولى بعد " عدم التجانس " بمتوسط حسابي (4.13)، وفي المرتبة الثانية جاء بعد " العدائية " بمتوسط حسابي (3.77)، وجاء بالمرتبة الثالثة والأخيرة بعد" الحركية " بمتوسط حسابي (3.76)، وبلغ المتوسط الحسابي لمجال عدم التأكد البيئي (3.89) بدرجة تقييم مرتفعة.

وللتعرف على مستوى كل بعد من أبعاد عدم التأكد بشكل منفرد تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات أبعاد مجال عدم التأكد البيئي وفيما يلي عرض النتائج:

جدول(11)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة عن فقرات بعد " الحركية " مرتبة تنازليا

الرتبة	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
1	1	تقادم المنتجات التي تطرحها الشركة بسرعة كبيرة.	3.89	0.70	مرتفعة
2	2	تتغير الأساليب التي تستخدمها الشركة في تكنولوجيا التصنيع بسرعة كبيرة.	3.79	0.81	مرتفعة
3	3	يصعب على إدارة الشركة أن تتنبأ بسلوك الشركات المنافسة.	3.74	0.85	مرتفعة
4	5	تتغير معايير الاعتماد على جودة ومواصفات المنتجات بسرعة كبيرة.	3.69	0.95	مرتفعة
5	4	يصعب على إدارة الشركة أن تتنبأ بتقلبات إقبال المتعاملين على منتجات الشركة.	3.67	0.91	مرتفعة
		بعد " الحركية " ككل	3.76	0.73	مرتفعة

يبين الجدول رقم (11) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة عن فقرات بعد " الحركية " قد تراوحت ما بين (3.67–3.89) بدرجة تقييم مرتفعة للجميع الفقرات، كان أعلاها للفقرة (1) " تقادم المنتجات التي تطرحها الشركة بسرعة كبيرة " بينما كان أدناها للفقرة (4) " يصعب على إدارة الشركة أن تتنبأ بتقلبات إقبال المتعاملين على منتجات الشركة "، وبلغ المتوسط الحسابي للبعد ككل (3.76) بدرجة تقييم مرتفعة.

جدول(12)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة عن فقرات بعد " العدائية " مرتبة تنازلياً

الرتبة	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
1	5	المنافسة الشديدة بين الشركات المتعلقة باستقالة الكوادر المؤهلة.	3.91	0.88	مرتفعة
2	4	المنافسة الشديدة بين الشركات المتعلقة بجودة المنتجات المقدمة.	3.88	0.97	مرتفعة
3	3	المنافسة الشديدة بين الشركات المتعلقة بأسعار المنتجات المقدمة.	3.71	0.87	مرتفعة
4	2	ندرة المستلزمات الضرورية لعملية التصنيع.	3.69	0.92	مرتفعة
5	1	ندرة الكفاءات والخبرات المؤهلة.	3.65	0.97	متوسطة
		بعد " العدائية " ككل	3.77	0.76	مرتفعة

يبين الجدول رقم (12) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة عن فقرات بعد " العدائية " قد تراوحت ما بين (3.65–3.91)، كان أعلاها للفقرة (5) " المنافسة الشديدة بين الشركات المتعلقة باستقالة الكوادر المؤهلة " بينما كان أدناها للفقرة (1) " ندرة الكفاءات والخبرات المؤهلة " ، وبلغ المتوسط الحسابي للبعد ككل (3.77) بدرجة تقييم مرتفعة.

جدول(13)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة عن فقرات بعد " عدم التجانس " مرتبة تنازلياً

الرتبة	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
1	1	رغبات المتعاملين عند اختيار المنتج.	4.37	0.51	مرتفعة
2	2	متطلبات أعضاء الإدارة العليا عند طرح المنتجات في الأسواق.	4.36	0.53	مرتفعة
3	3	تنوع المنتجات التي تطرحها الشركة.	4.07	0.55	مرتفعة
4	4	تنوع أساليب الشركات في استقطاب المتعاملين.	3.96	0.71	مرتفعة
5	5	تنوع أساليب الشركات في استقطاب الخبرات المؤهلة.	3.93	0.73	مرتفعة
بعد " عدم التجانس " ككل			4.13	0.44	مرتفعة

يبين الجدول رقم (13) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة عن فقرات بعد " عدم التجانس " قد تراوحت ما بين (3.93-4.37)، كان أعلاها للفقرة (1) " رغبات المتعاملين عند اختيار المنتج " بينما كان أدناها للفقرة (5) " تنوع أساليب الشركات في استقطاب الخبرات المؤهلة " ، وبلغ المتوسط الحسابي للبعد ككل (4.13) بدرجة تقييم مرتفعة.

2-4 عرض النتائج المتعلقة بمجال أداء الشركات:

جدول(14)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة عن فقرات مجال أداء الشركات مرتبة تنازليا

الرتبة	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
1	5	تتوجه إدارة الشركة نحو زيادة حصتها السوقية في الأسواق المختلفة التي تعمل بها.	3.63	0.88	متوسطة
2	4	تهتم إدارة الشركة بالتركيز على تطوير منتجاتها باستمرار.	3.52	0.82	متوسطة
3	3	تركز الشركة على زيادة معدل نمو توقعاتها النقدية.	3.50	0.88	متوسطة
4	8	تهتم إدارة الشركة بتحسين جدوى منتجاتها باستمرار.	3.48	0.84	متوسطة
5	7	تهتم إدارة الشركة بتخفيض تكاليف التصنيع دون المساس بخصائص المنتج.	3.46	0.81	متوسطة
6	1	تركز الشركة على زيادة معدل نمو مبيعاتها.	3.37	0.92	متوسطة
6	9	تهتم إدارة الشركة بتسليم منتجاتها إلى العملاء في الوقت المناسب.	3.37	0.89	متوسطة
8	2	تركز الشركة على زيادة معدل نمو ربحها التشغيلي.	3.29	0.88	متوسطة
9	6	تسعى إدارة الشركة إلى تحسين مستوى إنتاجيتها باستمرار.	2.89	0.80	متوسطة
		مجال أداء الشركات ككل	3.39	0.65	متوسطة

يبين الجدول رقم (14) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة عن فقرات مجال أداء الشركات قد تراوحت ما بين (2.89-3.63) بدرجة تقييم متوسطة لكافة الفقرات، كان في أعلى مرتبة فقرة رقم (5) " تتوجه إدارة الشركة نحو زيادة حصتها السوقية في الأسواق المختلفة التي تعمل بها " بينما كان أدنا مرتبة فقرة (6) " تسعى إدارة الشركة إلى تحسين مستوى إنتاجيتها باستمرار " ، وبلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل (3.39) بدرجة تقييم متوسطة.

3-4 عرض النتائج المتعلقة بمجال نظام المعلومات المحاسبي:

جدول(15)

المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة عن فقرات مجال نظام المعلومات المحاسبي مرتبة تنازلياً

الرتبة	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
1	3	تقدم نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في الشركة المعلومات الملائمة لتحديد الإنحرافات في تنفيذ الخطط والسياسات.	3.47	0.90	متوسطة
2	1	تساهم نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق أثر التهديدات المالية المتعددة التي تتعرض لها الشركة.	3.40	0.95	متوسطة
3	10	تساهم مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق حالات عدم التأكد في الشركة.	3.37	0.96	متوسطة
4	2	تتصف نظم المعلومات المحاسبية بالمرونة بحيث تتكيف مع التغييرات التي يمكن أن تطرأ في الشركة.	3.33	0.88	متوسطة
5	7	تساهم نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الشركة لأعلى درجات الكفاءة التشغيلية.	3.32	0.94	متوسطة
6	9	تحقيق نظم المعلومات المحاسبية تخفيضاً في التكاليف للحصول على المعلومات وتحليلها في الشركة.	3.31	0.97	متوسطة
7	5	تسهم مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في إيجاد نوع من الرقابة على التكاليف في الشركة.	3.30	0.87	متوسطة
8	12	تساعد نظم المعلومات المحاسبية إدارة الشركة في ترشيد الاستثمارات بالشكل الذي يقلل من المخاطر المرافقة لها إلى أدنى حد ممكن.	3.29	0.86	متوسطة
9	6	توفر مخرجات نظم المعلومات المحاسبية البيانات اللازمة عن تغيرات الحصة السوقية للشركة.	3.28	0.93	متوسطة
10	11	توفر نظم المعلومات المحاسبية البيانات اللازمة التي تحتاجها إدارة الشركة في قياس مخاطر التشغيل التي تتعرض لها الشركة.	3.25	0.95	متوسطة
11	8	يؤدي تطبيق نظم المعلومات المحاسبية إلى تحقيق نوع من الرقابة على كافة أنشطة الشركة.	3.21	0.93	متوسطة
12	4	تسهم مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في تصميم المركز التنافسي للشركة.	3.00	0.90	متوسطة
		مجال نظام المعلومات المحاسبي ككل	3.29	0.49	متوسطة

يبين الجدول (15) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة عن فقرات مجال نظام المعلومات المحاسبي قد تراوحت ما بين (3.00–3.47) بدرجة تقييم متوسطة لجميع الفقرات، كان أعلاها للفقرة (3) " تقدم نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في الشركة المعلومات الملائمة لتحديد الإنحرافات في تطبيق الخطط والسياسات "بينما كان أدناها للفقرة (4) " تسهم مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في تصميم المركز التنافسي للشركة " ، وبلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل (3.29) بدرجة تقييم متوسطة.

4-4 عرض النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية الأولى: هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لعدم التأكد البيئي على أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الكويتية، **ويتفرع عنها الفرضيات الفرعية التالية:**

الفرضية الفرعية الأولى: هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للحركية على أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الكويتية.

الفرضية الفرعية الثانية: هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للعدائية على أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الكويتية .

الفرضية الفرعية الثالثة: هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لعدم التجانس على أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الكويتية.

للتأكد من صحة هذه الفرضية تم تنفيذ معادلة الانحدار المتعدد لدراسة أثر لعدم التأكد البيئي على أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الكويتية، و بهدف تشخيص مشكلة الارتباطات الداخلية المتعلقة بالمتغيرات المستقلة فقد تم الاعتماد على حساب المعامل (Tolersnce) لكل من المتغيرات المستقلة وكذلك الاختبار (Variare Inflation Factor:

(VIF) [1]، يجب أن تكون VIF أقل من 10 لجميع المتغيرات المستقلة وقيم (Tolaruer) أكبر من 0.05، الجدول (16) يوضح ذلك.

الجدول (16)

اختبار معامل تضخم التباين والتباين المسموح لأبعاد المتغير المستقل

البعد	التباين المسموح (Tolerance)	معامل تضخم التباين (VIF)
عدم التجانس	0.34	2.94
العدائية	0.36	2.81
الحركية	0.82	1.22

يظهر من الجدول رقم (16) أن قيم اختبار معامل تضخم التباين (VIF) لكافة أبعاد المتغير المستقل كانت أقل من (10)، بينما كانت قيمة اختبار معامل التباين المسموح به (Tolerance) لكافة الأبعاد أكبر من (0.05) ، الأمر الذي يعني أنه لا يوجد ارتباط عالي بين أبعاد المتغير المستقل، وبالتالي يمكن استخدمها جميعها في نموذج الإنحدار، ومعرفة أي من هذه الأبعاد لها أثر ذو دلالة إحصائية على المتغير التابع، وأيضاً معرفة النسبة المئوية لذلك الأثر إن وجد، وبعد أن تم التأكيد على عدم وجود ارتباط عالٍ بين أبعاد المتغير المستقل، فإنه سوف يتم تطبيق معادلة الإنحدار المتعدد، الجدول (17) يبين ذلك.

جدول (17)

نتائج تطبيق معادلة الانحدار المتعدد لدراسة أثر لعدم التأكد البيئي على أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الكويتية

البعد	ß	T	الدلالة الإحصائية	R	R^2	F	الدلالة الإحصائية
عدم التجانس	−0.39	−4.15	0.00	0.72	0.51	55.52	0.00
العدائية	−0.31	−3.33	0.00				
الحركية	−0.63	−10.21	0.00				

[1] لاحظ أن VIF= 1/Toleranc

يظهر من جدول (17) وجود أثر دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لعدم التأكد البيئي على أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الكويتية ككل، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط المجمع (R) (0.72) وهي قيمة دالة إحصائياً وتدل على درجة ارتباط دالة إحصائياً بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وبلغت قيمة (R–square) (0.51) وهي قيمة دالة إحصائياً تفسر قدرة المتغيرات المستقلة في التأثير على المتغير التابع، بمعنى أن أبعاد عدم التأكد البيئي توضح ما قيمته (51%) من التغير الحاصل في أداء الشركات ككل، وبلغت قيمة الاختبار (F) (55.52) بدلالة إحصائية (0.00) وهي قيمة دالة إحصائياً توضح وجود تباين في قدرة المتغيرات المستقلة على التأثير في المتغير التابع، مما يؤدي إلى رفض الفرضية الرئيسية الأولى بصيغة النفي وتقبل بالصيغة المثبتة.

وفيما يتعلق بالفرضيات الفرعية فقد أظهرت النتائج ما يلي:

1. هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للحركية على أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الكويتية، حيث بلغت قيم (T،ß) (‎−0.39، ‎−4.15) على التوالي وهي قيم دالة إحصائيًّا حيث ان إنخفاض بيئة عدم التأكد يؤثر إيجاباً على الأداء المالي، مما يدل على قبول الفرضية الفرعية الأولى.
2. هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للعدائية على أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الكويتية، حيث بلغت قيم (T،ß) (‎−0.31، ‎−3.33) على التوالي وهي قيم دالة إحصائيًّا حيث ان إنخفاض بيئة العدائية يؤثر إيجاباً على الأداء المالي ، مما يدل على قبول الفرضية الفرعية الثانية.
3. هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لعدم التجانس على أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الكويتية، حيث بلغت قيم (T،ß) (0.63، 10.21) على

التوالي وهي قيم دالة إحصائيًّا حيث ان إنخفاض بيئة عجم التجانس يؤثر إيجاباً على الأداء المالي، مما يدل على قبول الفرضية الفرعية الثالثة.

الفرضية الرئيسية الثانية: هناك يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنظام المعلومات المحاسبي المحوسب في تحسين أثر عدم التأكد البيئي على أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الكويتية.

وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام اختبار الانحدار المتعدد الهرمي لدراسة أثر نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في تحسين أثر عدم التأكد البيئي على أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الكويتية، والجدول (18) يوضح ذلك.

الجدول (18): نتائج اختبار الإنحدار المتعدد الهرمي لأثر نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في تحسين أثر عدم التأكد البيئي على أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الكويتية.

Sig	قيمة (F) Change	قيمة (F)	(R^2) Change	(R^2)	(R)	Sig	قيمة (t)	(β)	المتغير المستقل	الخطوة
0.00	55.52	55.52	0.50	0.51	0.72		2.03		(Constant)	الخطوة الأولى
						0.00	−4.15	−0.39	عدم التجانس	
						0.00	−3.33	−0.31	العدائية	
						0.00	−10.21	−0.63	الحركية	
0.00	36.46	60.05	0.67	0.69	0.83		3.27		(Constant)	الخطوة الثانية
						0.00	−2.89	−0.26	عدم التجانس	
						0.00	−3.68	−0.31	العدائية	
						0.00	−7.72	−0.47	الحركية	
						0.00	6.04	0.39	نظام المعلومات المحاسبي المحوسب	
0.00	−19.6	4.53	.17	.18	.11	الفروقات			الخطوة الثالثة	

المتغير التابع: أداء الشركات

يظهر من الجدول (18) أن قيمة معامل الارتباط بين عدم التأكد البيئي وأداء الشركات قد ازدادت من(0.72) إلى (0.83)، وذلك بعد أن تم إدخال متغير نظام المعلومات المحاسبي المحوسب لبيان أثره كمتغير معدل لنموذج الانحدار، ويظهر من الجدول رقم (15) أيضاً أن قيمة معامل التحديد (R–square) لعدم التأكد البيئي قد بلغ (0.51%)، وأن التغير في معامل التحديد(R–square Change/ R2 Change) لعدم التأكد البيئي قد بلغ (0.17%)، وأن قيمة (F Change) قد بلغت (36.46) عند مستوى ثقة (0.000) مما يؤكد معنوية الانحدار عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، الأمر الذي يعني أن نظام المعلومات المحاسبي المحوسب قد ساهم في تحسين أثر عدم التأكد البيئي في أداء الشركات، حيث أضاف من التفسير مامقدراه (0.17%) من التباين في أداء الشركات ليرفع بذلك قيمة التفسير الكلي إلى (0.63%).

ويظهر من الجدول (15) كذلك أن قيمة (F) للنموذج الأول قد بلغت (55.52) عند مستوى ثقة (Sig= 0.000) مما يؤكد معنوية الانحدار عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، وعند ثلاث درجات حرية (df=3)، كما يظهر من الجدول رقم (15) أن قيمة (F) للنموذج الثاني قد بلغت (60.05) عند مستوى ثقة (Sig= 0.000) الأمر الذي يؤكد أيضاً على معنوية الانحدار عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، وعند أربع درجات حرية (df=4)، وبما أن قيم (t) في النموذجين كانت جميعها دالة إحصائيا وبقيمة سالبة مما يدل ذلك على أن انخفاض قيمة المتغير المستقل تؤثر إيجابياً على الأداء الماليٍ، مما يعني أيضاً معنوية المعاملات المختلفة لأبعاد المتغير المستقل عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) فإنه يمكن القول بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α ≤ 0.05) لنظام المعلومات المحاسبي المحوسب في تحسين أثر عدم التأكد البيئي على أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الكويتية.

الفصل الخامس

مناقشة النتائج

1-5 مناقشة النتائج المتعلقة بأبعاد مجال عدم التأكد البيئي:

2-5 مناقشة النتائج المتعلقة بمجال أداء الشركات:

3-5 مناقشة النتائج المتعلقة بمجال نظام المعلومات المحاسبي:

5-4 مناقشة النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة:

الفصل الخامس

مناقشة النتائج

سيتم في هذا الفصل مناقشة نتائج الدراسة التي هدفت للتعرف على أثر عدم التأكد البيئي على أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الكويتية في ظل نظام معلومات محاسبي محوسب، والتي جاءت على النحو الآتي:

5-1 مناقشة النتائج المتعلقة بأبعاد مجال عدم التأكد البيئي:

دلت النتائج على أن مجتمع الدراسة والمتمثل بالشركات الصناعية المساهمة يواجه مستوى مرتفعا نسبيا من عدم التأكد البيئي؛ وقد يعود السبب في ذلك إلى أن هذه الشركات تعمل ببيئة تتسم بالتنوع والتعقيد والندرة فضلا عن حدة التنافسية في ظل التغير التكنولوجي المستمر، وقد تعود هذه النتيجة أيضاً إلى زيادة إدراك الشركات الصناعية لمفهوم عدم التأكد البيئي وأبعاده، وبالخصوص في ظل التوسع الكبير في بيئة الأعمال الصناعية وزيادة عدد العناصر البيئية ذات التأثير المباشر في عمل تلك الشركات كالمنافسة والمستهلكين والمجهزين والناتجة عن ظاهرة العولمة، ويمكن تبرير هذه النتيجة بأن التغيرات المستمرة سمة أساسية في طبيعة أنشطة الشركات الصناعية، مما يتطلب استجابة لهذه التغيرات للتكيف والمواءمة معها.

كما أظهرت النتائج أن جميع أبعاد عدم التأكد البيئي (الحركية، العدائية، عدم التجانس) في الشركات الصناعية كانت مرتفعة، وهو ما يعكس أن هذه الشركات تأخذ بنظر الاعتبار الضبابية وعدم التأكد في البيئة التي تعمل بها من حيث الاهتمام بالتغير في البيئة المحيطة بها والحيطة والحذر تجاه حركات المنافسين، والاهتمام بالموارد وندرتها والمنافسة الحادة في بيئة ، والتعقيد الذي يواجه البيئة الصناعية.

5-2 مناقشة النتائج المتعلقة بمجال أداء الشركات:

أظهرت النتائج أن مستوى أداء الشركات جاء متوسطاً ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن الشركات الصناعية تعتبر الأداء من المواضيع الهامة التي يستوجب تعزيزها مما يجعلها أكثر اهتمام برفع مستوى أدائها؛ إذ تنظر هذه الشركات إلى أن نجاحها واستمراريتها يتوقف على قوة وكفاءة أدائها، ويفسر الباحث هذه النتيجة من خلال سعى الشركات بشكل مستمر إلى زيادة فاعليتها من خلال تخطيط لأداء الأفراد ووضع أهداف بشكل ينتظم ويتفق مع الأهداف التنظيمية ووضع توقعات مسبقة للأداء وقياس الأداء الحقيقي مقابل الأداء المرغوب.

5-3 مناقشة النتائج المتعلقة بمجال نظام المعلومات المحاسبي:

أظهرت النتائج أن مستوى نظام المعلومات المحاسبي جاء متوسطاً ويفسر الباحث هذه النتيجة بأن الشركات الصناعية تهتم بأنظمة المعلومات المحاسبية لما لها من أثر على تزويد مختلف الفئات الداخلية والخارجية بالمعلومات المفيدة في اتخاذ القرارات، مما يساهم في أجل تقييم بدائل حلول المشاكل واختيار الحل الأمثل في ضوء المعلومات المحاسبية المنتجة، كما يمكن تفسير هذه النتيجة من خلال اهتمام الشركات بالمساهمة التي يقدمها نظام المعلومات المحاسبي في تحقيق أهداف الشركة من خلال دعم مختلف المستويات الإدارية من أجل ممارسة وظائفها المختلفة وصولاً إلى تحقيق أهدافها بفعالية.

كما يفسر الباحث هذه النتيجة بأن نظام المعلومات المحاسبي يعد ناشطاً داعماً في منظمة الأعمال ويؤدي إلى توليد قيمة مضافة لها وذلك من خلال دوره في تخفيض تكاليف الوحدات المنتجة فيها وتحسين جودتها، وتأثيره على تحسين فعالية العمليات الإنتاجية من خلال اختصار الوقت، والمساهمة في تقديم المعرفة الضرورة لذلك. كما ويساعد نظام المعلومات

المحاسبي منظمات الأعمال من أجل تحقيق موقع تنافسي أفضل لها، وتحسين هيكل الرقابة الداخلية فيها وتطوير مختلف عمليات اتخاذ القرار.

4-5 مناقشة النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة:

أظهرت النتائج المرتبطة بفرضيات الدراسة أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05\geq\alpha$) لعدم التأكد البيئي على أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الكويتية ككل، ويفسر الباحث هذه النتيجة بأن مستوى عدم التأكد البيئي يساهم في تحويل الشركات عن طريق تنفيذ المنهج الشمولي العملي المتدرج من الواقع الحالي إلى الواقع المراد الوصول إليه؛ مما يساهم في الارتقاء بمستوى الأداء في الشركات، كما أن الشركات عند ارتفاع مستوى عدم التأكد البيئي تسعى إلى مواكبة التغيرات المستجدة، وتحقيق أهدافها من خلال تحقيق المواءمة بين متطلبات الوظائف، وبين قدرات العاملين فيها مهاراتهم مما يؤدي على تحسين الأداء، وزيادة الإنتاجية بأقل تكلفة ممكنة، ويرى الباحث أن هذه النتيجة تعود إلى رغبة الشركات بتحقيق مستويات عالية من الكفاءة الإنتاجية وذلك من خلال مراعاة المرونة في عملياتها وإجراءاتها وإدخال تعديلات سريعة على منتجات بما يتضمن مراكبتها لتطورات المتسرعة التي تتطلب منها بيئة الاعمال.

ويعزو الباحث هذه النتيجة الى كون عدم التأكد البيئي يصاحب تغير في الثقافة التنظيمية يحدث إعادة تفكير جذري في الشركة وإعادة تصميم ثورية للعملية مما يساهم في تحقيق تحسينات دراماتيكية فورية ودائمة في مقاييس الأداء كالتكلفة، الخدمة، الجودة والسرعة.

كما أظهرت النتائج وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنظام المعلومات المحاسبي المحوسب في تحسين أثر عدم التأكد البيئي على أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الكويتية، ويفسر الباحث هذه النتيجة بعدم امتلاك صانعي القرارات

لمعلومات كافية عن العوامل البيئية المرتبطة بالمشكلة المطروحة يجعلهم عاجزين عن التوقع بالمتغيرات الخارجية، وبالتالي فإن نظام المعلومات المعلومات المحاسبي المحوسب يساهم في الحد من حالة الغموض التي تواجه متخذي القرارات ؛ مما يعزز أثر عدم التأكد البيئي على الأداء وذلك من خلال تقليل الفجوة بين ما تعرفه الشركة وما تحتاج أن تعرفه عن البيئة التي تتعامل معها لضمان الدقة .

كما تفسر هذه النتيجة بأن نظام المعلومات المحاسبي المحوسب يساهم في تحسين ظروف اتخاذ القرار وذلك من خلال تعويض النقص في المعلومات، ويفسر الباحث هذه النتيجة أيضا بأن نظام المعلومات المحاسبي المحوسب يوفر للشركات معلومات حول تحركات المنافسين فيما يتعلق بالأسعار والتكلفة، والقدرة على تشخيص المتغيرات البيئية الخارجية.

ويرى الباحث أن نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة تسهم بصورة إيجابية في إتاحة المعلومات ذو الفائدة في مجال الرقابة والتخطيط وصنع القرار بواسطة أفراد وجهات داخل وخارج الشركات ولكي تحقق المعلومات فوائدها المطلوبة يجب أن تكون دقيقة ومناسبة وتقدم في الوقت المناسب، وهذا بالتالي له دور كبير في تحسين أثر عدم التأكد البيئي على أداء الشركات.

التوصيات :

بناءاً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يقدم الباحث مجموعة من المقترحات للشركات، ويهدف الباحث من وراء هذه التوصيات إلى الإسهام في تحسين وتطوير أداء هذه الشركات، ومن هذه المقترحات:

1 العمل على إيجاد نظم معلومات محاسبية قادرة على توفير البيانات اللازمة التي تلزم إدارة الشركة في قياس مخاطر التشغيل التي تتعرض لها الشركة.

2 تطبيق نظام معلومات محاسبي قادر على تخفيض خطر بيئة عدم التأكد على كافة أنشطة الشركة.

3 اتباع آليات تساهم في تلافي أثر عدم التأكد البيئي داخل الشركات الصناعية والتي تؤثر على أدائها المالي مثل إستخدام انظمة محاسبية محوسبة متطورة.

4 الأخذ في الأعتبار أن بيئة عدم التأكد غير ثابتة ومتغيرة بين الشركات الصناعية في حجم الأثر على الأداء المالي.

5 إيجاد آليات للتنبؤ بتقلبات بيئة عدم التأكد تمثل جداراً يمنع وقوع الشركات في أزمات مالية مستقبلية مثل دراسات السوق ورغبات العملاء وحجم المنافسة.

6 إجراء دراسات مستقبلية لدراسة أثر التفاعل بين بيئة عدم التأكد واتجاهات مجالس الإدارة على الأداء المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الكويتية.

المراجع

المراجع باللغة العربية

إبراهيم، علي يونس .(2010). تحليل الرفع المالي والتشغيلي وأثره في تقييم الأداء المالى للشركات دراسة تطبيقية لعينة من شركات قطاع الصناعات البتروكيماوية السعودية، **المجلة المصرية للدراسات التجارية** ، مصر , مج 34, ع 2.

احمد، حنان(2013)، **اثر جودة مخرجات نظام المعلومات المحاسبي على رضا العملاء في البنوك التجارية الأردنية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن.

ادريس، وائل؛ والغالبي. **(2013).** اختبار اثر المرونة الاستراتيجية كوسيط لعلاقة عدم التأكد البيئي باتخاذ القرارات الاستراتيجية، دراسة اختبارية في شركات تصنيع الادوية البشرية الاردنية**)**، ***المجلة العربية للأدراة* ,1(33)، 58 – 78.**

أسباقة، خالد صالح.(2011). "**نموذج مقترح للمقارنة بين الأداء المالي لمصرف الجمهورية ومصرف الصحاري في الجماهرية الليبية**"، رسالة دكتوراه في المصارف والتأمين، جامعة دمشق، سوريا.

بحر، يوسف عبد وأبو سويرج، أيمن سليمان. (2010). أثر المناخ التنظيمي على الأداء الوظيفي للعاملين الإداريين في الجامعة الإسلامية بغزة. **مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)**، 18(8)، 1147–1214.

بن عيشي, عمار (2012)، **اتجاهات التدريب المعاصرة وتقييم اداء الافراد العاملين**، عمان: دار اسامة للتوزيع والنشر.

بني حمدان, خالد محمد وإدريس، وائل محمد (2009)، **الاستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي،** عمان, دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

التميمي، زياد فاضل؛ الخشالي، شاكر.(2007). أثر عدم التأكد البيئي في تحديد الأهداف الإستراتيجية : دراسة ميدانية في شركات الصناعية الدوائية الأردنية، ***المجلة الاردنية في إدارة الاعمال***، الاردن، 3(1)، 1-23.

التميمي، زياد فاضل؛ والخشالي، شاكر جارالله.(2007). أثر عدم التأكد البيئي في تحديد الأهداف الإستراتيجية: دراسة ميدانية في شركات الصناعية الدوائية الأردنية، ***المجلة الاردنية فى إدارة الاعمال (الاردن)***، 3(1)، 1 - 23.

الجساسي، عبدالله حمد محمد. (2011). **اثر الحوافز المادية والمعنوية في تحسين أداء العاملين في وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان.** الاكاديمية العربية البرطانية للتعليم العالي. الاردن

جل، إدمون طارق إدمون. (2010). مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية العراقية الأهلية من وجهة نظر الإدارة. رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشرق الأوسط.

جمعة، احمد حلمي، واخرون. (2007): "**نظم المعلومات المحاسبية**": مدخل تطبيقي معاصر، عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.

جمعة، أحمد، والعربيد، عصام، (2013)، " **نظم المعلومات المحاسبية: مدخل تطبيقي معاصر**"، منشورات جامعة الزيتونة، عمان، الأردن.

جمعة، السعيد فرحان، (2002). "**الأداء المالي لمنظمات الأعمال**"، ط(1)، الرياض: دار المريخ للنشر.

الجويفل، أحمد سلامة، (2011) "**دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تحقيق فاعلية الرقابة الداخلية في المصارف الإسلامية الأردنية**"، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط: عمان، الأردن.

الحديثي، سرى كريم. (2010). "**دور الرقابة على تكاليف جودة التصنيع في تحسين الأداء المالي لشركات الأدوية الأردنية**"، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان، الأردن.

الخطيب، محمد محمود، (2007). "**أثر الأداء المالي على عوائد اسهم الشركات الصناعية المساهمة في بورصة عمان**"، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت: المفرق، الإردن.

الخلايلة، محمود عبد الحليم، (2007). **التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية**، مطبعة الدستور التجارية، الطبعة الرابعة، عمان.

دادن، عبد الغني، (2006). "قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية"، **مجلة الباحث**، العدد 4: الجزائر.

درة, عبد الباري ابراهيم والصباغ, زهير نعيم (2008)، **ادارة الموارد البشرية:** عمان, دار وائل للنشر.

رملي، فياض حمزه، (2013). **نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة مدخل معاصر لأغراض ترشيد القرارات الإدارية، (ط1)**، الخرطوم: الأبادي للنشر والتوزيع .

الرواحنة، عبدالله عودة. (2013). **أثر جودة أنظمة الموارد البشرية الإلكترونية (E-HRM) على كفاءة أداء العاملين (دراسة حالة في مجموعةالاتصالات الأردنية/ أورنج).** رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الشرق الأوسط. الأردن.

الزبيدي، حمزة محمود.(2011)." **التحليل المالي : لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**"، ط(2)، الوراق للنشر والتوزيع، عمان: الأردن.

الزعبي، هيثم محمد موسى.(2009). **أثر عدم التأكد البيئي على فاعلية تخطيط نظم المعلومات الاستراتيجية في الجامعات الأردنية**، رسالة دكتوراه، جامعة عمان العربية، الاردن.

الزعبي، هيثم محمد موسى.(2009). **أثر عدم التأكد البيئي على فاعلية تخطيط نظم المعلومات الاستراتيجية في الجامعات الأردنية**، رسالة دكتوراه، جامعة عمان العربية، الاردن.

الزعبي، هيثم محمد موسى.(2009). **أثر عدم التأكد البيئي على فاعلية تخطيط نظم المعلومات الاستراتيجية في الجامعات الأردنية**، رسالة دكتوراه، جامعة عمان العربية، الاردن.

السالم، مؤيد؛ محمد، آل ياسين.(2003). **أثر عدم التأكد البيئي في الخصائص الهيكلية وفاعلية المنظمة**، أبحاث اليرموك، مج18، ع a2، اربد.

السكارنة, بلال خلف (2010)، **التخطيط الاستراتيجي:** عمان, دار المسيرة للنشر والتوزيع.

شاهين, علي عبدالله (2011), **العوامل المؤثر في كفاءة وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في المصارف التجارية العاملة في فلسطين**, رسالة ماجستير, غير منشورة, كلية التجارة, الجامعة الاسلامية, فلسطين.

شبيل، عوني و المومني، محمد، (2013).أثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على مهام مدققي ديوان المحاسبة الأردني في تعزيز المساءلة والشفافية (دراسة ميدانية). ***مجلة المنارة***، 19(4)، 172-196.

العامري، صالح مهدي؛ وطاهر محسن منصور الغالبي (2008). **الإدارة والأعمال**. عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

العبيدي، فاطمة ناجي.(2012). **مخاطر استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وأثرها على فعالية عملية التدقيق في الأردن**، جامعة الشرق الأوسط.

العلي، عمار صالح.(2016). " اثر التوثيق الالكتروني في نظام المعلومات المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية "(دراسة ميدانية)، رسالة ماجستير، جامعة جدارا.

عمار، كيرد. (2015). **تأثيير القيادة الإدارية على أداء العاملين في المؤسسة الاقتصادية "دراسة حالة مؤسسة سونلغاز – مديرية التوزيع بالأغواط"**. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة أكلي محند وألحاج– البويرة، الجزائر.

قاسم، عبدالرزاق محمد، (2008). **نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية**، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

القحطاني , فيصل بن محمد بن مطلق الحنفري (2010) , **الادارة الاستراتيجية لتحسين القدرة التنافسية للشركات وفقا لمعايير الاداء الاستراتيجي وادارة الجودة الشاملة** , رسالة ماجستير غير منشورة , الجامعة الدولية البريطانية .

الكردي، منال والعبد، جلال.(2002)." **مقدمة في نظم المعلومات الإدارية**"، الدار الجامعية، الإسكندرية: مصر.

مطر، محمد، (2010). **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني**، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة.

المغربي, كامل محمد (2004) , **السلوك التنظيمي مفاهيم واسس سلوك الفرد والجماعة في التنظيم** , الطبعة الثالثة , دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع , عمان الاردن .

النعامي، علي وسمور، حمدي (2015). **دور** تقنية المعلومات المحاسبية في تطوير نظم الرقابة الداخلية دراسة تطبيقية على الجامعات الفلسطينية العاملة في قطاع غزة، ***مجلة جامعة القدس المفتوحة للابحاث والدراسات الادارية والاقتصادية***، (1) 2.

نوفل، موسى، (2002). "**تقييم أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة في الإردن باستخدام معدل العائد للفترة (1991 – 2000)**"، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت: المفرق، الإردن.

يحياوي، إلهام، (2007). "الجودة كمدخل لتحسين الأداء المالي للمؤسسات الصناعية الجزائرية: دراسة ميدانية بشركة الإسمنت عين التوته (باتنخ)"، **مجلة النهضة**، المجلد الثامن، العدد الثالث: مصر.

المراجع باللغة الأجنبية:

Al Refaie, A., Sy, E., Rawabdeh, I., Alaween, w. (2016). Integration of SWOT and ANP for effective strategic planning in the cosmetic industry. Journal home: apem journal. Volume 11 | Number 1 | March 2016 | pp 49–58.

Brown, J, (2004), Knowledge, Uncertainty and Physical Geography: Toward the Development

Courtney, H.; Kirkland, J. and Viguerie, P., (1997), "Strategy Under Uncertainty", Harvard Business Review, November-December: 67-80.

Dalci, I & Tanıs, V (2009). Benefits of Computerized Accounting

Dequech, David, (2006), "The New Institutional Economics and the Theory of Behaviour under Uncertainty", ***Journal of Economic Behavior and Organization***, Vol.59:109-131.

Durrani, Bilal, Ullah, Obaid, & Ullah, Sabeeh (2011). Effect of Leadership on Employees Performance in Multinational Pharmaceutical Companies in Pakistan, **Journal of Contemporary research in Business**, 2, (9)

FORD, MATTHEW W.(2015). Supply Chain Quality Management and Environmental Uncertainty: A Contingency Perspective. Quality Management Journal. 2015, Vol. 22 Issue 4, p54-65.

Fremeth, Adam R.; Richter, Brian K.(2011). Profiting From Environmental Regulatory Uncertainty: Integrated Strategies For Competitive Advantage, ***California Management Review***. 54 (1), 145-165.

Grote, Gudela, (2004), Uncertainty Management At The Core Of System Design, Annual Reviews in Control, Vol.28, Pp.267–274.

Huang, M. C., Yen, G. F., and Liu, T. C. (2014). Reexamining supply chain integration and the supplier's performance relationships under uncertainty. ***Supply Chain Management: An International Journal***, 19(1) .78-64

Huczynski, A., and Buchanan, D., (2007), **Organizational Behavior**,6th ed, Prentice-Hall, Financial Times.

Information Systems on the JIT Production Systems, **Review of**

Knezevic, snezana; stankovic, aleksandra; tepavac, rajko.(2012). Accounting information system as a platform for business and financial decision-making in the company. **Management (1820-0222). 2012**, issue 65, p63-69.

Koh, S.; Gunasekaran, A., and Saad, S., (2005), A Business Model for Uncertainty Management, Benchmarking, An International Journal, Vol. 12, No. 4, Pp. 383-400.

Laudon, Kenneth C., Laudon, Jane P. (2012), **Management Information Systems, .Managing The digital Firm**, New Jersey, Prentice . Hall, Inc.

Lomash S. and Mishra, P., 2003, *Business Policy and Strategic Management*, New Delhi, Vikas Publishing House Pvt. Ltd., p.182.

Marin, r.(2015). The possibility of developing a sustainable financial-accounting information system, valahian journal of economic studies. 2015, vol. 6 issue 1, p103-112. 10p.

Marler, J., and Fisher, S.(2010) **An Evidence-Based Review of E-HRM and Strategic Human Resource Management, Proceedings of the Third European Academic workshop on Electronic Human Resource Management**, Bamberg, Germany,

CEUR-WS.org, ISSN 1613-0073, Vol. 570, online: CEUR-WS.org/Vol-570/, PP.33-51.

Millar. Aleo, Dess. G .Gregory.(1999). "strategic management" 2th-ed, Mc Graw. Hall. Inc.

Omnamasivaya, B.; **Prasad**, M. S. V. *IUP.(2016 The Influence of Financial Performance on Environmental Accounting Disclosure Practices in India: Empirical Evidence from BSE.) Journal of Accounting Research & Audit Practices.* Jul2016, Vol. 15 Issue 3, p16-33.

Phillips, P.D., (2005), Evaluating Approaches To Dealing With Uncertainty In Environmental Assessment, Norwich, School of Environmental Sciences, University of East Anglia, Unpublished Master Thesis.

Romney, M & Steinbart, P.(2008).**Accounting information systems** (11th ed.). New Jersey: Person Prentice Hall.

Romney, M & Steinbart, P.(2009).**Accounting information systems** (11th ed.). New Jersey: Person Prentice Hall.

Rose, P. Sylvia, & Hudging, S.C. (2005), "Bank Management & Financial Services", 6th Ed., Mc Graw-Hill, New York.,

Ruyi Zhou; Lirong Long; Po Hao.(2016). Positive Affect, Environmental Uncertainty, And Self-Sacrificial Leadership Influence Followers' Self-Sacrificial Behavior, ***Social Behavior & Personality: An International Journal***. 44 (9), 1515-1524.

Skinner, Daniel J.C.; Rocks, Sophie A.; Pollard, Simon J.T.(2014). A review of uncertainty in environmental risk: characterising potential natures, locations and levels. *Journal of Risk Research.* , 17 (2): 195-219.

Social Economic & Business Studies, Vol.2, 45-64.

Wenxiang (Lucy) Lu; Taylor, Martin E. (2016). Which Factors Moderate the Relationship between Sustainability Performance and inancial Performance? A Meta-Analysis Study. Journal of International Accounting Research. 2016, Vol. 15 Issue 1, p1-15

Wong, C. Y., Boon−Itt, S., and Wong, C. W. 2011. The contingency effects of environmental uncertainty on the relationship between supply chain integration and operational performance. ***Journal of Operations Management***, 29(6): 604−615.

الملاحق

الملحق (1)

قائمة اسماء المحكمين

الاسم	التخصص	الرتبة الأكاديمية	الجامعة
د. محمد ناصر مشاقبة	محاسبة	أستاذ مساعد	آل البيت
د. سيف عبيد الشبيل	محاسبة	أستاذ مشارك	آل البيت
د. مهند أكرم أحمد	محاسبة	أستاذ مشارك	آل البيت
د. نوفان	محاسبة	أستاذ مساعد	آل البيت
د. محمد فلاح السمارة	محاسبة	أستاذ مساعد	جدارا
د. علي الربيع	محاسبة	أستاذ مساعد	جدارا

الملحق (2)

الاستبانة بالصورة النهائية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يجري الباحث دِراسة بعنوان " **أثر عدم التأكد البيئي على أداء الشركات الصناعية المساهمة في ظل نظام معلومات محاسبي محوسب**"، ولتحقيق هدف الدِّراسة أعد الباحث الأستبانة التالية. وذلك كجزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير من قسم المحاسبة في جامعة آل البيت، ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بتطوير أداة دراسة.

وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، ويأمل الباحث دعمكم وتعاونكم من خلال التفضل بمنحها جزء من وقتكم للإجابة على فقرات الاستبانة المرفقة بدقة وموضوعية، وذلك لما لإجاباتكم من أهمية في الوصول إلى نتائج دقيقة، علماً بأن المعلومات التي سيتم الحصول عليها ستعامل بسرية تامة، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

الباحث

عايد السعيدي

المجال الأول عدم التأكد البيئي: أحد مخرجات العوامل البيئية التي تنتج عن نقص معلومات ضرورية لتقييم العلاقات ودقة اتخاذ القرار وتقدير المخرجات وسيتم قياس عدم التأكد البيئي من خلال المتغيرات من خلال(الحركية، العدائية، عدم التجانس)، لذا يرجى وضع إشارة(✓) في المكان الذي تراه موافقاً لرأيك.

الرقم	الفقرة	موافق بدرجة عالية جداً	موافق بدرجة عالية	موافق بدرجة متوسطة	موافق بدوًجة منخفضة	موافق بدرجة منخفضة جداً
البعد الأول: الحركية: صعوبة التنبؤ بالتغير بالعوامل البيئية، والتنبؤ بالإبداعات وبحركات المنافسين في بيئة الأعمال.						
1	تقادم المنتجات التي تطرحها الشركة بسرعة كبيرة.					
2	تتغير الأساليب التي تستخدمها الشركة في تكنولوجيا التصنيع بسرعة كبيرة.					
3	يصعب على إدارة الشركة أن تتنبأ بسلوك الشركات المنافسة.					
4	يصعب على إدارة الشركة أن تتنبأ بتقلبات إقبال المتعاملين على منتجات الشركة.					
5	تتغير معايير الاعتماد على جودة ومواصفات المنتجات بسرعة كبيرة.					
	البعد الثاني: العدائية: التهديد المحتمل الذي يواجه الشركات ، والمتمثل في ندرة الموارد ودرجة التنافس الشديدة مع المنافسين.					
	يواجه بقاء واستمرار الشركة تهديدات تتمثل في:					
1	ندرة الكفاءات والخبرات المؤهلة.					
2	ندرة المستلزمات الضرورية لعملية التصنيع.					
3	المنافسة الشديدة بين الشركات المتعلقة بأسعار المنتجات المقدمة.					
4	المنافسة الشديدة بين الشركات المتعلقة بجودة المنتجات المقدمة.					
5	المنافسة الشديدة بين الشركات المتعلقة باستقالة الكوادر المؤهلة.					

الرقم	الفقرة	موافق بدرجة عالية جداً	موافق بدرجة عالية	موافق بدرجة متوسطة	موافق بدؤجة منخفضة	موافق بدرجة منخفضة جداً
	البعد الثالث: عدم التجانس: درجة التعقيد والتنوع في الموارد والعوامل البيئية.					
	هناك تنوع ملاحظ يواجه الشركة فيما يتعلق بـ:					
1	رغبات المتعاملين عند اختيار المنتج.					
2	متطلبات أعضاء الإدارة العليا عند طرح المنتجات في الأسواق.					
3	تنوع المنتجات التي تطرحها الشركة.					
4	تنوع أساليب الشركات في استقطاب المتعاملين.					
5	تنوع أساليب الشركات في استقطاب الخبرات المؤهلة.					

المجال الثاني: أداء الشركات:

الرقم	الفقرة	موافق بدرجة عالية جداً	موافق بدرجة عالية	موافق بدرجة متوسطة	موافق بدؤجة منخفضة	موافق بدرجة منخفضة جداً
1	تركز الشركة على زيادة معدل نمو مبيعاتها.					
2	تركز الشركة على زيادة معدل نمو ربحها التشغيلي.					
3	تركز الشركة على زيادة معدل نمو توقعاتها النقدية.					
4	تهتم إدارة الشركة بالتركيز على تطوير منتجاتها باستمرار.					
5	تتوجه إدارة الشركة نحو زيادة حصتها السوقية في الأسواق المختلفة التي تعمل بها.					
6	تسعى إدارة الشركة إلى تحسين مستوى انتاجيتها باستمرار.					
7	تهتم إدارة الشركة بتخفيض تكاليف التصنيع دون المساس بخصائص المنتج.					
8	تهتم إدارة الشركة بتحسين جدوى منتجاتها باستمرار.					
9	تهتم إدارة الشركة بتسليم منتجاتها إلى العملاء في الوقت المناسب.					

المجال الثالث: نظام المعلومات المحاسبي.

الرقم	الفقرة	موافق بدرجة عالية جداً	موافق بدرجة عالية	موافق بدرجة متوسطة	موافق بدرجة منخفضة	موافق بدرجة منخفضة جداً
1	تساهم نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق أثر التهديدات المالية المتعددة التي تتعرض لها الشركة.					
2	تتصف نظم المعلومات المحاسبية بالمرونة بحيث تتكيف مع التغييرات التي يمكن أن تطرأ في الشركة.					
3	تقدم نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في الشركة المعلومات الملائمة لتحديد الانحرافات في تنفيذ الخطط والسياسات.					
4	تسهم مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في تصميم المركز التنافسي للشركة.					
5	تسهم مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في إيجاد نوع من الرقابة على التكاليف في الشركة.					
6	توفر مخرجات نظم المعلومات المحاسبية البيانات اللازمة عن تغيرات الحصة السوقية للشركة.					
7	تساهم نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الشركة لأعلى درجات الكفاءة التشغيلية.					
8	يؤدي تطبيق نظم المعلومات المحاسبية إلى تحقيق نوع من الرقابة على كافة أنشطة الشركة.					
9	تحقيق نظم المعلومات المحاسبية تخفيضاً في التكاليف للحصول على المعلومات وتحليلها في الشركة.					
10	تساهم مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق حالات عدم التأكد في الشركة.					
11	توفر نظم المعلومات المحاسبية البيانات اللازمة التي تحتاجها إدارة الشركة في قياس مخاطر التشغيل التي تتعرض لها الشركة.					
12	تساعد نظم المعلومات المحاسبية إدارة الشركة في ترشيد الاستثمارات بالشكل الذي يقلل من المخاطر المرافقة لها إلى أدنى حد ممكن.					